Language Art, 6(4): pp. 43-66, 2021, Shiraz, Iran
DOI: 10.22046/LA.2021.21 DOR:
فصلنامه هنر زبان، دوره ۶، شماره ۴، سال ۲۰۲۱، از صفحه ۴۳ تا ۶۶

# الفاعل الفارغ وإشكال التّقييس
# (عدم كفاية المطابقة في تعيين الضّم الصّغير)

**الدّكتورة سميّة المكّي** [1]
أستاذ مساعد، جامعة قطر، كليّة الآداب والعلوم، قسم اللّغة العربيّة وآدابها
قطر

(Received: 3 June 2021; Accepted: 7 August 2021; Published: 30 November 2021)

**ملخص**

انشغلت عديد البحوث التّوليديّة بسبر الفاعل الفارغ في اللّغة البشريّة وتحديد مسوّغاته. فأفرز ذلك زخما وافرا من الدّراسات التي اختلفت في تعيين التّشكّل السّماتي للضّم الصّغير والتّسويغ له في النّظام الحوسبيّ. سنعرض في هذا البحث نتائج هذه الدّراسات ونناقشها لنبيّن مدى تعقّد الظّاهرة وتنوّعها. وسنبيّن بالتّبع أنّ مقياس إسقاط الضّم الصّغير (ردزي، ١٩٨٦) في صياغته الأصليّة التي تستند أساسا إلى المطابقة الغنيّة لا يستقيم لتفسير اختلاف السّلوك الصّرفي-التّركيبي للضّم الصّغير عبر الألسن خاصّة في إطار نظريّة سماتيّة أدنويّة ترى أنّ المطابقة تحمل سمات غير مؤوّليّة. في هذا الإطار النّظريّ سنستدلّ على أنّ العربيّة تُسقط الضّمّ الصّغير وأنّ اللّواحق الفعليّة إنّما هي واسمات مطابقة خلافا لما راج في بعض الأدبيّات التّوليديّة. ونعتبر الإعراب المسوّغَ الأساسيّ للفاعل الفارغ. ونفترض أنّ الضّم الصّغير يدخل الاشتقاق غير مخصّص السّمات ويستند في التّعيين السّماتي إلى علاقة ربط هذا المضمر بموضع مصدّر في البنية أو بمفسّر في الخطاب، فتُخصَّص سماته بفضل التّقارن الإحالي بينه وبين مفسّره، ويقيّم الضّمُ المخصَّصُ على إثرها سمات المطابقة في رأس الزّمان على نحو لا يختلف عن تقييم المركّب الحدّي للسّمات نفسها.

**الكلمات الأساسية:** ضم صغير، سمات، تقييم، مطابقة، دمج، ربط، البرنامج الأدنوي.

[1]E-mail: selmekki@qu.edu.qa

**مقدمة:**

عرفت مسألة الفاعل الفارغ نقاشات متنوّعة تتّصل بتفسير الاكتساب اللّغويّ وبطبيعة التنوّع اللّساني والمقاييس[1] المسيّرة له؛ فاختلفت الدّراسات الصّرفيّة-التّركيبيّة في تفسير الضّم الصّغير[2] وتعيين تشكّله السّماتي والتّسوبغ له عبر الألسن البشريّة. وقد احتدّ هذا الاختلاف على مدى أربعة عقود من الزّمن، فقد سوّغ له تشومسكي[3] (١٩٨١) وردزي[4] (١٩٨٦) بالإعراب وربطاه بالمطابقة الغنيّة، واعتبره هانغ[5] (١٩٨٤) موضعا فارغا[6] يعيّن سماته في سياق الخطاب، ذرّتين حوسبيّتين متناسبتين: ذرّة تحمل سمات مقيّمة[7] وذرّة ثانية تحمل سمات مناظرة للأولى لكنّها وبالتّحوّل إلى البرنامج الأدنوي أصبحت الأطروحات مسيّرة بنظريّة التّقييم السّماتي جوهرِ المقاربة الاشتقاقيّة الأدنويّة. ويرتبط التّقييم بدوره بالحوسبة الأساسيّة في تكوين المركّبات، وهي المزج[8]. فالمزج حوسبة تقوم على التّوليف بين غير مقيّمة[9]. فالاسم مثلا يحمل سمات مقيَّمة الشخص والجنس والعدد[10]، ويمزج مع فعل في في العربيّة يحمل السّمات نفسها لكنّها غير مقيّمة لعدم أصالتها، فيجري تقييمها أثناء الاشتقاق في النّظام الحوسبي. وهنا جوهر الإشكال بالنّسبة إلى الضّم الصّغير؛ فإذا كان الضّم ذرّة غير مقيّمة السّمات تحتاج إلى التّقييم في التّركيب، فكيف تُمزج من الأساس مع الفعل المصرّف الحامل لسمات شخص وجنس وعدد غير مقيّمة بدورها؟

في هذا السّياق النّظريّ الجديد اختلفت المقاربات في تحديد نمط الضّم الصّغير وتصميمه السّماتيّ، فقد عدّه هولمبرغ[11] (٢٠٠٥) ضميرا محذوفا تسوّغه سمة الحدّ التي يحملها رأس الزّمان، في حين افترضت بربوسا[12] (٢٠١٨) أنّه مقولة اسميّة دنيا مخصّصة السّمات. وأفضى الاختلاف في تشخيص الضّم الصغير إلى أنظمة تفسير متعدّدة تختلف بدورها في طريقة تنميط الألسن ذات الفاعل الفارغ. وقد كان لمقاربة ردزي وتشومسكي سلطة تفسيريّة وجّهت كلّ الدّراسات إلى اعتبار أنّ تحقّق الفاعل معجميًا هو الأصل في الألسن البشريّة وأنّ إسقاط الضّم الصّغير هو خاصيّة اشتقاقيّة تحتاج إلى التّقييس[13] والتّسويغ داخل التّركيب. وعلى هذا فإنّ الظاهرة غير متجذّرة في اللّغة البشريّة، بل هي ناتجة عن اختلاف التّشكّل السّماتي للضّم الصّغير عبر الألسن. وآعتبرت المطابقة الغنيّة شرطا لإسقاط الضّم الصّغير خلافا للمطابقة الفقيرة التي تعوق ذلك. ولمّا تبيّن انّ الألسن ذات المطابقة الفقيرة تسقط

---

[1] parameters

[2] الضّم الصّغير *pro* اختصار للضّمير الصّغير ويوافق ما اصطلح عليه النّحو العربيّ بالضّمير المستتر.

[3] Chomsky

[4] Rizzi

[5] Huang

[6] null topic

[7] valued features

[8] merge

[9] unvalued features

[10] أي لها قيمة الغائب أو المخاطب مثلا بالنسبة إلى سمة الشخص، ولها قيمة المذكّر أو المؤنّث بالنسبة إلى سمة الجنس، وله قيمة المفرد أو الجمع بالنسبة إلى العدد.

[11] Holmberg

[12] Barbosa

[13] parameterization

الضّم الصّغير كذلك هانغ (١٩٨٤) توجّه الاهتمام نحو آليّة أخرى تسوّغ للفاعل الفارغ تمثّلت في الخطاب، حيث بيّن هانغ أنّ الخطاب في الصّينيّة هو الذي يعيّن السّمات-ϕ (أي سمات الشخص والعدد والجنس)، وبالتّوازي مع ذلك اتّجهت دراسات أخرى إلى البحث عن سمات أخرى عدا سمات الشّخص والعدد والجنس تعيّن الضّم الصّغير.

ولم تخرج دراسة الفاعل الفارغ في العربيّة عن هذا الإطار العامّ، فقد كانت مسيّرة أساسا بآليّة المطابقة الغنيّة حتّى اعتبروها عوضا عن الفاعل واعتبروا اللّواحق الفعليّة فاعلا ضميريّا مدمجا (الفاسي الفهري[1] ١٩٩٣، الرّحّالي ٢٠٠٣). لكنّنا سنبيّن في هذا العمل أنّ هذه اللّواحق هي واسمات مطابقة ولا تعوّض الفاعل وأنّ العربيّة تسقط الضّم الصّغير. وسنبيّن كذلك أنّ تعيين سمات الفاعل الفارغ في العربيّة يستند أساسا إلى الرّبط: ربط الفاعل الفارغ بمفسّر سابق في الجملة أو في الخطاب يعيّن له سماته ثمّ يقيّم الضّم الصّغير سمات الفعل تقييما يفسّر المطابقة.

للاستدلال على ذلك، نوزّع عملنا حسب المباحث الآتية، سنعرض في المبحث الأوّل الفرضيّتين الأساسيّتين اللتين سيطرتا على المشهد اللسانيّ في مقاربة الضم الصّغير: فرضيّة الفاعل الفارغ وفرضيّة الدّمج. ثمّ نخصّص مبحثا ثانيا لدحض فرضيّة الدّمج والاستدلال على أنّ اللّواحق الفعليّة واسمات مطابقة لا فواعل ضميريّة. ونقدّم في المبحث الثالث المقاربة المقياسيّة الفطريّة التي ظهرت في منوال العمل والرّبط ونعرض حدودها التفسيرية للضّم الصغير. ونرصد في المبحث الرّابع تحوّل التّفسير نحو المقاييس المعجميّة في البرنامج الأدنويّ وما أفضى إليه ذلك من اختلاف في تعيين السّمة المسوّغة للضّم الصّغير. ونعقد مبحثا أخيرا نبيّن فيه دور سمة الإعراب في التّسويغ للفاعل الفارغ في العربيّة على نحو ما نصّ عليه مبدأ الإسقاط الموسّع وأهميّة مبادئ الرّبط في تعيين سمات الفاعل الفارغ ثمّ حوسبة المطابقة بين الفاعل الفارغ والفعل على نحو حوسبتها بين المركّب الحدّي والفعل. ونزعم أنّ هذه المقاربة أنسب في تقديرنا إذ تتجاوز معيار المطابقة الذي هيمن في تفسير الضّم الصّغير وتوجّه بوصلة البحث نحو الرّبط وما يطلبه من تفاعل بين النّظام الحوسبي والنّظام التّصوّري القصدي في حوسبة حيّز المضمر ومفسّره.

### ١. فرضيّة الفاعل الفارغ / فرضيّة الدّمج

سيطرت فرضيتان اثنتان في تفسير الفاعل غير المتحقّق معجميّا.

أمّا الفرضيّة الأولى فترى أنّ الفاعل فارغ مقدّر بضمير صغير pro (تشومسكي ١٩٨٢أ، ردزي[2] ١٩٨٦) ينضوي ضمن المقولة الاسميّة الفارغة ولا يملك سمات شكليّة لازمة، لذلك تضطلع المطابقة بتوفير هذه السّمات. وتفرّعت عن هذه الفرضيّة الأساسيّة فرضيّات داخليّة اختلفت في تحديد نمط الضّم؛ فثمّة من اعتبره ضميرا أدنى (Barbosa 2019)وثمّة من عدّه مكوّنا محذوفا (Duguine 2017) أو افترض هانغ (١٩٨٤) أنّه موضع فارغ. وقد عرفت فرضيّة إسقاط الضّم الصغير تأثيرا بالغا في الأدبيّات التّوليديّة مستندة أساسا إلى عمل ردزي (١٩٨٦)، وشرّعت للفاعل الفارغ بالمطابقة التّصريفيّة الغنيّة موظّفة التّقييم السّماتي لحوسبة سمات الشخص والعدد والجنس وهو ما سنفصّله في المبحث الرّابع.

وأمّا الفرضيّة الثانية (الفاسي الفهري ١٩٩٣؛ روبرتز[3] ٢٠١٠ و روبرتز و هولمبرغ ٢٠١٠) فلا ترى في إضمار الفاعل كليّة لغويّة تقتضيها كلّ الألسن البشريّة، إذ يمكن لواسمات المطابقة الغنيّة المتّصلة بالفعل أن تعبّر تصريفيّا عن الفاعل، ولا حاجة حينئذ إلى تقدير ضم صغير لاسترجاع الفاعل الفارغ. وتقوم الفرضيّة على

[1] Fassi Fehri

[2] Rizzi

[3] Roberts

فكـــــرة أنّ الــسّمات-ϕ (أي سمات الشخص والعدد والجنس) محوسبة في الصّرفة الفعليّة، لذلك تعرف بالمقاربة الدّامجة للفاعل مع الصّرفة (ص-فا)، ويتمثّل الدّمج في النّظريّة التّوليديّة في أنّ الضّمير مولّد منذ الأساس في موضع محوريّ ثمّ يصعد إلى الفعل ليلتحق به، حيث تعوّض واسمات المطابقة الغنيّة دور الموضوع الذي يطلبه الفعل. فنكون في هذه الحالة إزاء سيرورة إنحائيّة يتحوّل بمقتضاها الضّمير إلى عنصر وظيفيّ.

ما نخلص إليه أنّه رغم الاختلاف بين فرضيّة الدّمج وفرضيّة الفاعل الفارغ فإنّهما تلتقيان في اعتبار الرّأس التّصريفي مسوّغا للفاعليّة مهما اختلفت التّفاصيل الحوسبيّة، وهي تفاصيل سننظر فيها في المباحث الآتية حسب اختلاف المقاربة المقياسيّة التي حكمت التّنوّع اللسانيّ.

وفي إطار دراسة الفاعل الفارغ في العربيّة تبنّى الفاسي الفهري (١٩٩٣) والرّحّالي (٢٠٠٣) فرضيّة الدّمج. فقد لاحظ الفاسي الفهري أنّ كلّ اللّواصق التي تسم الفاعل في العربيّة ملتبسة وظيفيّا، إذ يمكن أن تؤدّي دور واسم المطابقة كما يمكن أن تؤدّي دور الضّمير الفاعل المدمج بالفعل. واصطلح على هذه الظّاهرة بـ"فرضيّة الالتباس الوظيفي للّواصق الفعليّة الفاعلة". وعلى هذا الأساس ميّز بين واسمات المطابقة والضّمائر المدمجة في الأبنية التّالية:

(١) جاء- ـــَتْ البنات

(٢) جاء-ـــَ الرّجال

(٣) جاء-ـــُوا

فاللّواصق في (١ و٢) واسمات مطابقة لكنّها في (٣) ضمير مدمج فاعل. ولتفسير ظاهرة الالتباس الوظيفي في اللّواصق اعتبر الفاسي الفهري (Fassi Fehri 1993, 124) أنّ الألسن تختلف حسب مقياس الضّميريّة؛ فتتنوّع المطابقة من هذا المنطلق إلى مطابقة ضميريّة ومطابقة غير ضميريّة.

ويستدلّ على فرضيّة الدّمج بخاصّيّة التّوزيع التّكامليّ بين الفاعل المعجّم واللّواحق التّصريفيّة، ذاك أنّ الفاعل الذي يظهر فيه الفاعل مدمجا تصريفيّا لا يظهر فيه المركّب الحدّي:

(٤) جاء الرّجال

(٥) جاؤوا

(٦) *جاؤوا الرّجال

فيفسّر لحن الجملة (٦) بالدّمج، إذ لا يمكن للمركّب الحدّي "الرّجال" أن يتوارد مع الضّمير المدمج في الفعل.

ويضيف الرّحّالي (٢٠٠٣) إلى ذلك رائزا آخر يستدلّ به على ضميريّة اللّواحق الفعليّة يتمثّل في الرّبط:

(٧) البنات متى جئن (الرّحّالي ٢٠٠٣، ١٥٧)

(٨) *جئن البنات

فالجملة (٧) نحويّة لأنّها تتوافق ومبدأ الرّبط (ب) الخاصّ بالضّمائر، حيث ترد اللاّحقة الضميريّة حرّة في مقولتها العاملة، فتربط بمفسّرها "البنات" خارج المركّب الزّماني. في حين أن الجملة (٨) لا نحويّة بسبب خرقها لمبدإ الرّبط (ب) إذ تربط اللاّحقة الضّميريّة داخل المقولة العاملة.

ويقدّم حجّة إضافيّة على ضميريّة المطابقة الغنيّة تتمثّل في ظاهرة توكيده بسور كلّيّ: (الرحالي ٢٠٠٣، ١٥٨)

(٩) جئن كلّهنّ

(١٠) جاءت البنات كلّهنّ

فإذا قارنّا بين (٩ و١٠) لاحظنا أنّ السّور يسلك السّلوك نفسه سواء أكان ذلك مع الفاعل الضّميري أم مع الفاعل غير الضّميري "البنات". ويصل بذلك إلى أنّ العربيّة لا تحتاج إلى إسقاط الضّم الصّغير وأنّ إعراب الرّفع الذي يحمله الزّمن هو المسوّغ للمطابقة الضّميريّة باعتبار أنّ الإعراب هو المسؤول عن توزيع الفاعل في العربيّة لا المطابقة التّصريفيّة، فمتى تعذّر وجود مركّب اسميّ يحمل سمة الرّفع ظهرت المطابقة الغنيّة بصعود الضّمير الفاعل إلى الزّمان لمحو إعراب الرّفع من خلال الاندماج في الفعل (انظر وسيط الرّفع عند الرّحّالي ٢٠٠٣، ١٤٧).

نلاحظ إذن أنّ التّحليل القائم على الدّمج يميّز بين اللّواحق التّصريفيّة الواسمة للمطابقة والضّمائر المدمجة الواسمة للفاعل؛ وهي مقاربة لا تختلف عن تصوّر النّحاة، فقد قدّموا بدورهم تصوّرا يجمع بين الإدماج وتقدير الفاعل الواقع ضميرا مستترا، وحدّدوا توزيعيّة تميّز الحالات التي تكون فيها الواسمات التّصريفيّة الملتحقة بالفعل لواحق فعليّة من الحالات التي تكون فيها ضميرا مربوطا يؤدّي دور الفاعل لوقوعه في محلّ المرفوع. ويمكن أن نلخّص تصوّرهم في النّقطتين الآتيتين: (انظر المقتضب: المبرّد ١٩٩٤، ج١، ٣٩٦؛ شرح الكافية: الاستراباذي ١٩٩٣، ج٢، ١٢٦-١٢٧؛ شرح المفصّل: ابن يعيش ٢٠٠١، ج١، ٢٠٤):

- متى أمكن أن يتلو اللاّحقة الفعليّة فاعل ظاهر عُدّت آنذاك واسم مطابقة؛

-إذا تعذّر أن يتلو الفعل فاعل ظاهر فإنّ اللاّحقة المتّصلة بالفعل ضمير مربوط فاعل.

واعتمدوا للاستدلال على ذلك ما يعرف في اللسانيّات برائز التّوزيع التكامليّ بين اللاّحقة الضميريّة والاسم الظّاهر. إضافة إلى التّوزيع التّكامليّ بين الفاعل الضّميري المتّصل والضّمير المنفصل، فبيّنوا أنّ "كلّ موضع تقدر فيه على المضمر متّصلا فالمنفصل لا يقع فيه" (المبرّد ١٩٩٤، ج١، ٣٩٦)، فتعذُّرُ توارد الواسم التّصريفي الضّميري مع ضمير منفصل في الأمثلة (١١ و١٢) يدل على أنّ اللاّصقة ضميريّة تقوم مقام الضمير المنفصل وتؤدّي دور الفاعل:

(١١) أ. قمت

ب. قام أنا

(١٢) أ. فعلتما

ب. فعل أنتما

ومن أدوات التشخيص التي اعتمدوها في الاستدلال على لاضميريّة "تاء التّأنيث" في (انظر مثلا شرح الكافية: للاستراباذي ١٩٩٣، ج٢، ١٢٥؛ شرح المفصّل: لابن يعيش ٢٠٠١، ١/ ٢٠٤):

(١٣) جاءت هند

أنّ واسم المطابقة قابل للحذف في حين أنّ الضّمائر لا تقبل الحذف كما نتبيّنه في المعطى التّالي:

(١٤) ولا أرضا أبقل إبقالها (الكتاب: سيبويه ١٩٨٨، ج٢، ٤٦)

(١٥) *جاء يركضون

إذ يمكن حذف تاء التّأنيث في (١٤) [ولا أرضا أبقلت إبقالها]، في المقابل لا يمكن حذف ما اعتبروه ضميرا فاعلا في "جاؤوا" كما يبيّنه لحن الجملة (١٥). ودعموا ذلك بالمعطى الآتي:

(١٦) الهندان قامتــا

فلا يمكن أن يكون المورفيم "ـت" المتّصل بالفعل فاعلا في حضور اللاّحقة الضّميريّة الدّالة على المثنّى "ـــا"، إذ سيكون للجملة (١٦) في هذه الحالة فاعلان (انظر شرح الكافية: الاستراباذي ١٩٩٣، ج٢ ،١٢٠).

باعتماد هذه الرّوائز حصر النّحاة الضّمائر المستترة في: "زيد ضرب، ويضرب، وهند تضرب، وضربت، واضربْ أمرا، وأضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكّر، وفي الصّفات نحو: زيد ضارب" (الاستراباذي ١٩٩٣، ج٢، ١٢٠). أمّا

السّوابق الفعليّة فهي "إشعارات حرفيّة" بالفاعل فـ"أفعل مشعر أنّ فاعله أنا، ونفعل مشعر بنحن..." (الاستراباذي ۱۹۹۳، ج۲، ۱۲۵).

غير أنّ المازني اختصّ بمقاربة مختلفة حسب ما نقله الاستراباذي، فقد قدّر الضّمير المستتر الفارغ مع كلّ الأفعال التي لا يظهر فيها فاعل معجميّ:

"ومذهب المازني: أنّ الحروف الأربعة في المضارع والأمر، أعني الألف في المثنيات، والواو في جمعي المذكر، والياء في المخاطبة، والنون في جمعي المؤنّث علامات، كألف الصفات وواوها في نحو: ضاربان وحسنون، وهي كلها حروف والفاعل مستكنّ عنده" (الاستراباذي ۱۹۹۳، ج۲، ۱۲٦-۱۲۷)

وهو ما ذهب إليه الأخفش كذلك، فقدّم كلاهما تصوّرا موحّدا يرى في اللّواصق الفعليّة واسمات مطابقة لا ضمائر، فقاربوا السّوابق واللّواحق وفق تصوّر واحد، وقدّروا من ثمّة ضمير مستترا كلّما غاب المركب الحدّي الفاعل.

**۲. دحض فرضيّة الدّمج**

سنبيّن في هذا المبحث أنّ المطابقة الغنيّة في التّرتيب [ف فا] من العربيّة لا تحتلّ محلّ الفاعل، ونستدلّ على ذلك من خلال حجج اختباريّة تدحض فرضيّة الدّمج وتوظّف نفس الرّوائز التي اعتمدها اللّسانيّون المؤيّدون لهذه الفرضيّة.

فإذا بدأنا برائز التّوزيع التّكامليّ بين اللواحق الفاعليّة والمركّبات الحدّيّة لاحظنا وجود معطيات تجمع اللاّحقة الفعليّة مع المركّب الحدّي في العربيّة القديمة، وقد نقل النّحاة شواهد عن ذلك في مصنّفاتهم مستقاة من النّص القرآني ومن نصوص شعريّة:

"واعلم أن من العرب من يقول – ضربوني قومك، ضرباني أخواك، فشبهوا هذه بالتاء التي يظهرونها في "قالت" فلانة، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث علامة" (سيبويه ۱۹۸۸، ج۱، ۲۷۵).

وقد أطلق النّحاة على هذه اللغة "لغة أكلوني البراغيث" التي تكلّمت بها بعض القبائل. ولمّا اتّفق أغلب النّحاة على تأويل لواحق المطابقة الغنيّة فواعل خرّجوا المركّب الحدّي المرفوع في ما أسموه بـ"لغة أكلوني البراغيث" بدلا من اللاحقة التّصريفيّة دفعا لما يمكن أن يقرأ على أنّه توارد فاعلين لفعل واحد. والحال أنّه كان بالإمكان أن تدفعهم مثل هذه المعطيات إلى مراجعة تصوّرهم للضّمير المستتر وتوسيعه ليشمل حالات المطابقة الغنيّة في الترتيب [ف فا]. والملاحظ أنّ هذه الظّاهرة هي الشّائعة في أغلب اللّهجات العربيّة الحديثة، وهذا يعني أنّها من الإمكانات التوليفية السّماتيّة التي يتيحها النحو الكلي. وتيسّر المقاربة القائمة على الفاعل الفارغ استيعاب من الدّارجات العربيّة الحديثة منها الدّارجة التونسيّة حيث يتوارد واسم المطابقة الغنيّة مع المركّب الحدّي:

(۱۷) جاؤا الأولادْ

(۱۸) وصْلوا الضّيوفْ

ونقوّي لا ضميريّة اللّواحق "ـــوا" بحجّة ربط؛ إذ لا يمكن أن نعدّ المطابقة الغنيّة في "جاؤوا الرّجال" في العربيّة القديمة وما يناظرها في اللّهجات العربيّة الحديثة فواعل ضميريّة لأنّها تخرق على هذه الصّورة مبدأ ربط الضّمير، وهو ما يرجّح فرضيّة الفاعل الفارغ في هذا النّمط من الأبنية.

إضافة إلى ذلك فإنّ تقدير محلّ فاعل فارغ يوفّر تصوّرا موحّدا نتجاوز به الإشكال المتعلّق بواسم المطابقة الذي يتوارد مع المركّب الحدّي في حالة الغائب المؤنّث والذي اعتبرته فرضيّة الدّمج لاحقة مطابقة دفعا لحرج توارد فاعلين:

(۱۹) جاءت الفتاة

وإذا اعتمدنا رائز السّور الكلّي الذي وظّفه الرّحّالي (٢٠٠٣) في المعطيين (٩، ١٠) في استدلاله على فرضيّة الدّمج لاحظنا ضعف هذا الرّائز في حالة المعطيين (٢١، ٢٢) حيث يكون الفاعل مفردا (الجيش، القافلة) لكنّه قابل للتّجزئة:

(٢٠) أ. جاء الرّجال كلّهم

ب. جاؤوا كلّهم

(٢١)أ. أقبلها القافلة كلّها

ب. القافلة أقبلت كلّها

(٢٢) أ. هجم الجيش كلّه

ب. الجيش هجم كلّه

فقد لاحظ الرّحالي أنّ اللاّصقة الفعليّة في (٢٠ب) تسلك نفس سلوك الفاعل غير الضميري (الرّجال في ٢٠أ) وهو ما جعله يفضّل المقاربة القائمة على الإدماج. غير أنّ المقارنة بين ٢١ أ، ٢٢أ و ٢١ب، ٢٢ب تباعا توقفنا على أنّ الفاعل الفارغ قابل كذلك للتّوكيد بالسّور الكليّ شأنه في ذلك شأن المركّب الحدّي. فلا فرق حينئذ بين سلوك الفاعل الفارغ في حالةالمفرد الغائب مؤنّثا ومذكّرا وسلوك المركّب الحدّي ولا فرق بينه وبين ما اعتبره الرّحالي فاعلا ضميريّا في (٢٠ب).

وتقوى فرضيّة الفاعل الفاعل باعتماد التّوكيد بالعائد "نفسه، عينه":

(٢٣) عاد الرجال أنفسهم

(٢٤) عادوا هم أنفسهم

(٢٥) *عادوا أنفسهم

(٢٦) عاد هو نفسه

(٢٧) *عاد نفسه

إذ نلاحظ أنّ اللاّصقة "ـــــوا" في (٢٤ ) التي اعتُبرت في فرضية الدّمج فاعلا ضميريّا لا تسلك سلوك الفاعل غير الضميري (الرّجال) في حالة التوكيد المعنوي كما في (٢٣)؛ إذ تحتاج شأنها شأن الضّم الصّغير في (٢٦) [عاد ضم هو نفسه] إلى التّوكيد بالضمير المنفصل ثم التوكيد بـــالعائد "نفسه"، وهو مايفسّر لحن (٢٥ و٢٧)، فلو كانت اللاّصقة ضميريّة لسلكت سلوك المركّب الحدّي في التّوكيد. وإذا اعتمدنا رائز الرّبط أيضا فإنّنا نفسّر لحن (٢٥ و٢٧) بغياب مفسّر محلّيّ للعائد "نفسه وأنفسهم"؛ فلو كانت "ـوا" ضميرا لاشتغلت مفسّرا للعائد ولرُبط بها ربطا محلّيّا كما ينصّ عليه مبدأ الرّبط "أ". لذلك تعتمد البنية في هذه الحالة الضّمير المنفصل "هو وهم" (في ٢٤ و٢٦) حتّى يجد العائد مفسّره في حيّز المقولة العاملة. فتقوّي هذه الأمثلة حاجة العربيّة إلى تقدير فاعل فارغ في حالة المطابقة الغنيّة.

إذا صحّ افتراضنا بأنّ العربيّة تسقط الضّمّ الصّغير وأنّ اللّواحق الفعليّة هي واسمات مطابقة لا ضمائر، بات من الضّروريّ أن نبحث عن كيفيّة تسويغه وتعيين سماته، ذاك أنّ هذه الفرضيّة تحدث إشكالا على مستوى التّقييم السّماتي. على خلاف ذلك تتناسب فرضيّة الدّمج وحوسبةَ التّقييم السّماتيّ باعتبارها كانت مسيّرة أساسا بتصوّر البرنامج الأدنويّ للسّمات. وهو ما سنبيّنه في المباحث الآتية.

٣. **المقاربة المقياسيّة الفطريّة للضّم الصّغير وإشكال التنميط**

اقترح تشومسكي في منوال العمل والرّبط (١٩٨١) فرضيّة الضّم الصّغير لحلّ إشكال الزّمان المصرّف الذي لا يظهر معه فاعل معجميّ، واعتبره نمطا من أنماط المقولات الاسميّة الفارغة. وينضوي الضّم الصّغير ضمن حالات التّنوّع اللسانيّ باعتباره ظاهرة تخصّ نمط الألسن ذات الفواعل الفارغة.

وقد قدّم منوال العمل والرّبط مقاربة فطريّة مقياسيّة للتّنوّع اللّسانيّ ترى في النّحو الكلّيّ قائمة من الكلّيّات المختزنة في العضو اللّغويّ تشتقّ منها مقاييس التّنوّع. فتكون الكلّيّات والمقاييس كلتاهما فطريّة. ذاك ما افترضه تشومسكي على نحو صريح في الثّمانينات:

"ما نعرّفه فطريًا هو المبادئ الخاصّة بمختلف الأنظمة الفرعيّة لـ ن. =الحالة الابتدائيّة للملكة اللّغويّة وطريقة تفاعلها والمقاييس المرتبطة بتلك المبادئ ... إنّ اللّغة التي نعرفها نظام من المبادئ مع مقاييس مثبّتة".
(Chomsky 1986, 150-151)

وفق هذا التّصوّر تكون مبادئ النّحو الكلّيّ (ن ك) الموحّدة بين الألسن هي نفسها مصدر التّنوّع؛ إذ تسمح باختيارات ثنائيّة للمقاييس اللّغويّة؛ من ذلك أنّ مبدأ اتّجاهيّة الرّأس الكلّيّ يوفّر اختيارين اثنين يفسّران تنوّع التّرتيب عبر الألسن؛ إذ يتفرّع عنه مقياسان اثنان: فإمّا أن يكون الرّأس ابتدائيًا كما هو الشّأن في العربيّة والانجليزيّة والفرنسيّة وإمّا أن يكون نهائيًا كما هو الشّأن في التّركيّة واليابانيّة، وعلى هذا النّحو ينبثق التّنوّع من النّظام الحوسبيّ اللّغويّ ذاته لا من خارجه.

ويحكم التّصوّر نفسه المبدأ الكلّيّ المفسّر للضّم الصّغير وما يتفرّع عنه من مقاييس تنوّع، فهذا الضّمير يُسوّغه مبدأ الإسقاط الموسّع الذي ينصّ على ما يلي:

(٢٨) **مبدأ الإسقاط الموسّع**[1]

يجب أن يكون لكل جملة فاعل. (تشومسكي ١٩٨٢، ١٠)

يشتغل مبدأ الإسقاط الموسّع في التّركيب وينصّ على أنّ كلّ جملة تقتضي إسقاط فاعل في موضع مخصّص الزّمان. ويعتبر برلميتر[2] (١٩٧١) رائد هذا التّصوّر في إطار الأدبيّات التّوليديّة[3]، فقد أخضع الألسن وفق هذا المبدإ إلى نمطين اثنين؛ فميّز الألسن التي تسقط فاعلا فارغا تفرضه شروط مختلفة يمليها الفعل غير المصرّف من الألسن التي تسقط فاعلا فارغا يؤوّل باعتباره ضميرا عائدا ويرتبط إسقاطه بالفعل المصرّف. وعلى هذا النّحو يتفرّع عن مبدإ الإسقاط الموسّع (٢٨) مقياسان اثنان: مقياس المراقبة[4] ومقياس الضمّ الصّغير[5]. أمّا المقياس الأوّل فيخصّ الضّم الكبير[6] الذي تطلبه الصّرفة غير التّامّة في ألسن مثل الانجليزيّة والفرنسيّة[7] ويخضع هذا النّمط من الضّمائر لنظريّة

---

[1] The Extended Projection Principle

[2] Perlmutter

[3] كلّ جملة (عدا جملة الأمر) لا تحتوي فيها **ج** فاعلا في البنية السّطحيّة هي جملة لانحويّة
(Perlmutter 1971, 100)

[4] Control Parameter

[5] Pro-Drop Parameter (PDP)

[6] PRO

[7] يقدّر الضمّ الكبير في الانجليزيّة مع الأفعال غير المصرّفة حتىّ لا يقع خرق المقياس المحوريّ theta criterion :John tried **PRO** to solve the problem

المراقبة[1]. وأمّا المقياس الثاني فيخصّ الضمّ الصّغير، حيث تضطلع هذه المقولة الفارغة بوظيفته الفاعل المحوريّ لتحقيق التناظر بين البنية التّركيبيّة والبنية المحوريّة، فيفي بمبدإ الإسقاط الموسّع ويحمل حالة الرّفع. وقد صاغه ردزي (١٩٨٦) على النّحو التّالي:

(٢٩) **مقياس إسقاط الضّم الصّغير**[2]

يمكن للضّمير أن يكون فارغا إذا تحقّق:

أ.التّسويغ: الضّم موسوم إعرابيّا بـ س . ش، حيث ش مقيّسة.

ب.التّعيين: يرث الضّم قيم سماته الشّكليّة من س . ش (إذا كانت له سمات، فإذا لم تكن له سمات فإنّه يأخذ تأويلا بالتّجرّد). (Rizzi 1986, 518-523)

حسب (٢٩أ) يسوّغ الإعراب للضّم الصّغير بفضل سمة الرّفع التي يحملها رأس الزّمان المصرّف. ويتلازم مقياس إسقاط الضّم الصّغير حسب (٢٩ب) مع المطابقة الغنيّة، فالمطابقة الغنيّة في الفعل هي التي تسمح للمتكلّم بإعادة بناء سمات الشّخص والعدد والجنس، فتكون سمات الضّم الصّغير على هذا الأساس غير مخصّصة بالأصالة، لذلك يرث قيم سماته-ϕ من رأس الزّمان المصرّف على النّحو التّالي:

(٣٠)

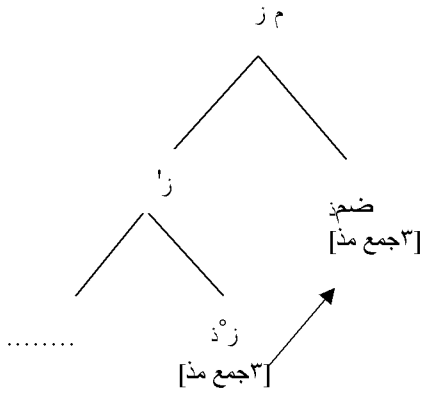


حسب التّشكّل (٣٠) يعيّن رأسُ الزّمان المسؤولُ عن المطابقة السّماتِ الشّكليّةَ الموافقة للضّم، بمقتضى هذا التّصوّر يتلازم التّصريف الغنيّ مع إسقاط هذا النّمط من الفواعل الفارغة، وهو تلازم يتحقّق في العربيّة ويساعد على استعادة الفاعل المضمر باعتماد السّمات الشّكليّة التي يحملها الرّأس الوظيفيّ.

وتصنّف الألسن وفق مقياس الضّم الصّغير إلـى ألسن من نمط [+إسقاط ضم] كالـعربيّة والإيطاليّة والإسبانيّة وألسن من نمط [-إسقاط ضم] كالانكليزيّة والفرنسيّة. ويشتغل المقياس وفق ضميمة تتكوّن من أربع خصائص

---

ففي هذه الجملة يحتاج الفعل try وكذلك الفعل solve إلى دور محوريّ، ويؤدّي الاسم John دور المنجز للحدثين، لذلك يُقدّر الضّمّ الكبير المراقب من الفاعل قبل الفعل المدمج.

[1] Control Theory

[2] The Pro-Drop Parameter (PDP)

متلازمة تمثّل قالبا يستوعب هذين النّمطين من الألسن ولا يتوقّع وجود استثناءات. والخصائص المتلازمة هي التّالية:

(٣١) أ. القلب الحرّ في الجمل الخبريّة؛

ب. الضّمير العائد الفارغ في الجمل المدمجة؛

ج. الخرق الظّاهر للمصفاة أنّ-أثر؛

د. المطابقة الغنيّة. (تشومسكي ١٩٨١أ، ٢٤٠؛ وانظر كذلك ردزي ١٩٨٢، ١٩٨٦)

ينضوي هذا المقياس ضمن مقاربة تفسيريّة ترى أنّ المقياس مشتقّ من كلّيّة فطريّة، أي إنّه متاح ضمن الإمكانات التي يوفّرها النّحو الكلّي. ولمّا كانت المقاييس تصاغ صياغة ثنائيّة تحقّق الوجه الموجب والوجه السّالب فإنّ هذا التّصوّر المقياسي الفطريّ يستلزم أن توجد ألسنة أخرى تفتقر إلى هذه الضّميمة من الخصائص حتّى يتحقّق المقياس بقيمة سالبة. ذاك هو جوهر منوال المبادئ والمقاييس الذي كان قادحه الأساسي تجاوز التّوتّر بين الكفاية الوصفيّة والكفاية التّفسيريّة، إذ قدّم مقاربة توحّد الاختلافات في إطار كليّات فطريّة تتوقّع الأنماط اللّسانيّة الممكنة.

وإذا نظرنا في العربيّة التي شاع تصنيفها ضمن النّمط المتّسق[1] [+إسقاط ضم] لاحظنا أنّها تحقّق الخصائص (٣١أ، ب، د). ففيما يتعلّق بالخاصّيّة (٣١أ) تسمح العربيّة بأن يرد الفاعل بعد الفعل والمفعول في مثل:

(٣٢) يحبّ هندا زيدٌ [٢]

وكذا تقتضي الجمل المدمجة في العربيّة ضميرا عائدا عادة ما يجد مفسّره في الإسناد الرّئيسيّ فتنسحب عليها الخاصّيّة (٣١ب)، وترتبط ظاهرة الضّم الصّغير كذلك بالمطابقة الغنيّة على نحو ما نصّت عليه الخاصّيّة (٣١د)، فإذا لم يُعجَّم الفاعل لعب المستوى الصّرفيّ-التّركيبيّ دورا في التّنبيه إلى وجود فاعل فارغ عن طريق المورفيمات التّصريفيّة المتّصلة بالفعل.

أمّا الخاصّيّة (٣١ج) التي تتعلّق بالخرق الظّاهر للمصفاة أنّ-أثر فتعود إلى برمليتير ١٩٧١ الذي قدّم تعميما يرى أنّ الألسن التي لا تسقط فواعل فارغة لا تقبل إجراء النّقل الميمي (أي نقل عبارة الاستفهام) لفاعل الجملة المدمجة المصرّفة إذا كان المصدري ظاهرا كما يظهر في المثالين الآتيين من الإنجليزية فالفرنسية:

(33) *Who did you say that __ wrote this book?

(34) *Qu' as-tu dis qu' ___ a écrit ce roman?

فتفسّر لانحويّة الأبنية أعلاه بخرق المصفاة التّالية:

(٣٥) *[أنّ-أث]

---

[1] consistent type

[٢] تُصنّف الانكليزيّة مثلا ضمن النّمط [-إسقاط ضم] لذلك لا نجد فيها أبنية تقلب الفاعل في الجمل الخبريّة وتؤخّره إلى موضع بعد المفعول، وهو ما يفسّر لانحويّة البنية التّالية:

1-*Answered the question John

وتميّز اللّسانيّات هذه الحالة من القلب في الجمل الخبريّة عن قلب الفعل والفاعل في الجمل الاستفهاميّة في الانكليزيّة.

أمّا الإيطاليّة -وهي من نمط الألسن -[+إسقاط ضم]- فتقلب الفعل وتقدّمه على الفاعل على نحو ما نصّت عليه الخاصّيّة (٣١أ):

2-Hanno telefonata molti studenti

طلبة كثير اتصلوا فعل مساعد

اتّصل الكثير من الطلبة

تمنع هذه المصفاة تتالي المصدريّ والأثر النّاتج عن نقل عبارة الاستفهام (who, qui)، فيصفّي النّظام الحوسبيّ هذا النّمط من الأبنية اللاّنحويّة. غير أنّ الألسن ذات الفواعل الفارغة فتخرق المصفاة (٣٥) دون أن يفضي ذلك إلى اشتقاقات لانحويّة. وليس الشّأن كذلك بالنّسبة إلى العربيّة -وهي من نمط [+إسقاط ضم]- لا تستجيب للخاصّيّة (٣١ج) فلا تخرق أبنيتها الاستفهاميّة المصفاة على نحو ما نلاحظه في المثال التّالي:

(٣٦) *منi تعتقد أنّ أثi كتب هذه الرّواية؟ [١]

فالعربيّة شأنها شأن الانجليزيّة لا تسمح بالمتتالية *[أنّ-أث] ولا تخرق بالتّبع المصفاة (٣٥) خلافا لما نصّت عليه ضميمة الخصائص أعلاه (٣١ج). وليست العربيّة وحدها هي التي تخرق ضميمة الخصائص (٣١)، بل الصّينيّة كذلك لا تستجيب للـخاصّيّتين (٣١ج، د)، أفضى هذا التّنوّع في مدى استجابة الألسن لـ (٣١) إلى توليد مقاييس فرعيّة تحتيّة مشتقّة مـن المقياس الفـرعيّ الأساسيّ (٢٩)، ويمكن أن تفضي تلك المقاييس الفرعيّة نفسها إلى مقاييس أخرى داخليّة بسبب وجود المعطيات المضادّة والاستثناءات، وينشأ عن كلّ ذلك ما نصطلح عليه بالتّكاثر المقياسي الذي نتمثّله وفق التّشكّل التّالي:

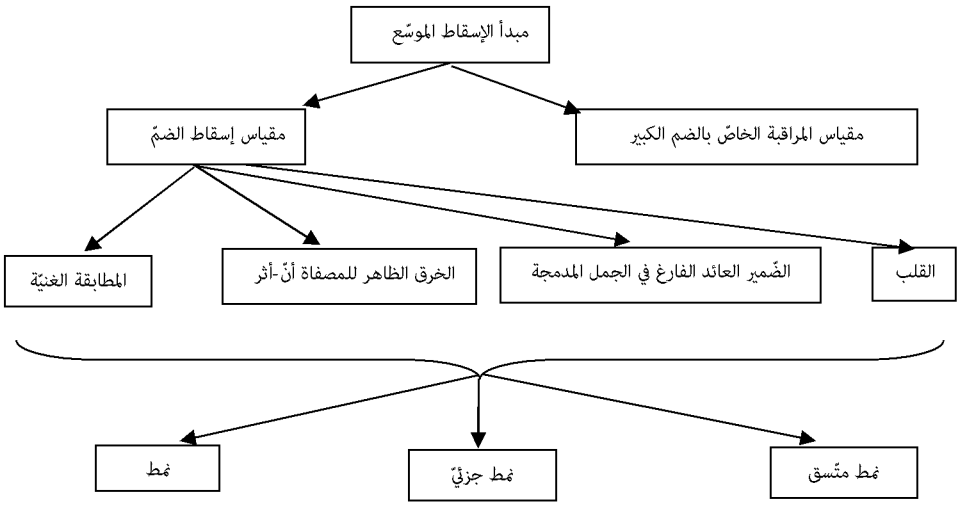


**الشكل ١: التّكاثر المقياسي في المقاربة المقياسيّة الفطريّة**

هذه صورة من سيرورة عدد كبير من المقاييس النّحويّة المقترحة في إطار منوال التّحكّم والرّبط، فبمجرّد صياغة مقياس خاصّ بنمط معيّن من الألسن ظهرت أنماط فرعيّة تقتضي تعديلا لذاك المقياس فتتولّد حينئذ مقاييس فرعيّة. ويبيّن الشّكل (١) ما آل إليه مقياس الضّم الصّغير من تصنيف للألسن وفق ثلاثة أنماط تختلف حسب مدى تحقّق الخصائص (٣١) التي اتّضح أنّها لا تمثّل بالفعل ضميمة.

---

[١] نظيرها في الإيطاليّة نحويّ، فالإيطاليّة التي تنضوي ضمن النّمط المتّسق [+إسقاط ضم] تستجيب للخاصّيّة (٣١أ):
Chi hai detto che___ ha scritto questo libro ? (Roberts et Holemberg2010 :30)
*من قلت أنّ ___ كتب الكتاب؟

أمّا النّمط الأوّل وهو النّمط المتّسق[1] فيشمل الألسن ذات المطابقة الغنيّة مثل الإيطاليّة واليونانيّة، وتتميّز بإسقاط الفاعل الفارغ على نحو حرّ دون قيود توزيعيّة، فتقدّر الضم الصغير مع كلّ الأشخاص وفي كلّ الأزمنة وتستدلّ عليه باللّواحق التّصريفيّة المتّصلة بالفعل. فيستند تشخيص الضم الصّغير في هذا النّمط إلى خاصّيّتين أساسيّتين: (أ) يقبل التّشكّل السّماتي للفاعل الفارغ أن يكون توليفة من التوليفات الممكنة للشخص- العدد في أيّ زمان كان، (ب) يطابق الفعل فاعله مطابقة غنيّة.

وأمّا النّمط الثاني وهو النّمط الجزئيّ[2] فيخصّ الألسن ذات المطابقة الغنيّة، غير أنها تختصّ عن الأولى بتوزيعيّة محدّدة للفاعل الفارغ مثل العبريّة والفنلنديّة والبرتغاليّة والرّوسيّة... فتضمر هذه الألسن الشخص الأوّل والثاني في كلّ السّياقات التي يكون فيها الزّمان مصرّفا، أمّا الشخص الثالث فلا يُضمر إلاّ إذا كان مربوطا بمفسّر، فيقتضي حينئذ أن يرد في جملة مدمجة (Holmberg 2005, 539-540). وبالنّسبة إلى العربيّة فإنّه إذا اعتبرنا اللّواصق الفعليّة ضمائر حسب مقاربة الدّمج فستنضوي آنذاك ضمن النّمط الجزئيّ، وأمّا إذا اعتبرناها لواصق تصريفيّة تؤذن بفاعل مقدّر فستنضوي ضمن النّمط المتّسق.

وأمّا النّمط الرّاديكالي ويعرف أيضا بنمط إسقاط الضّم في الخطاب[3] فيخصّ الألسن التي لا تحقّق المطابقة لأنّ الفعل فيها لا يطابق فاعله ولا مفعوله، وتستند في تعيين سمات الفاعل الفارغ إلى سياق الخطاب[4]. وتنضوي ضمن هذا النّمط الصّينيّة واليابانيّة والكوريّة فكلّها تسقط الضّم الصّغير من غير الحاجة إلى مطابقة غنيّة تسوّغ لها ذلك (Huang 1984)، بل إنّ الصّينيّة تتوسّع فتسقط ضما صغيرا في موضع المفعول مسيّرة في ذلك بشروط يحدّدها الخطاب. فتختلف حينئذ عن النّمط المتّسق في خاصّيتين: خاصّيّة المطابقة الفقيرة وخاصّية إضمار مواضع مختلفة من البنية التّركيبيّة.

لقد قدّم منوال العمل والربط حلاّ لإشكال الاكتساب اللغوي باختزاله في مجموعة مقاييس تساعد على توقّع أنماط الألسن الممكنة. غير أنّه نأى بالتّوليديّة عن الكفاية التّفسيريّة نتيجة تكدّس مئات المقاييس. فقد كان منوال التّحكّم والرّبط منوالا مثمرا وغنيّا أنتج كمّا هائلا من الدّراسات التّركيبيّة المقارنة تسعى كلّها إلى بلوغ فهم دقيق للنّحو الكلّيّ وما يمكن أن يُشتقّ منه من أنحاء خاصّة. فأفرز هذا الثّراء منوالا نظريّا لا يتّسم بالاقتصاد والبساطة في المبادئ والتّمثيلات، وأضحى النّحو الكلّيّ ثريّا وزاخرا بمقاييس التّنوّع، فلا تمضي مدّة قصيرة من الزّمن حتّى يكتشف اللّسانيّون -على اختلاف الألسن التي يدرسونها- عددا كبيرا من المقاييس النّحويّة. وفي ما يتعلّق بمقياس الضّم الصّغير باتت تطرح ضميمة الخصائص المتلازمة (٢٩) إشكالا على النّظريّة لأنّه ينبغي التّنصيص عليها في التّركيب، وفي ذلك إثقال للنّظام النّحويّ.

إنّ ما أفضت إليه المقاربة المقياسيّة الفطريّة من تكدّس للمقاييس دفع النّظريّة إلى ضرورة مراجعة تصوّرها للنّحو الكلّيّ ولتصميم الملكة اللّغويّة، فانبثقت نتيجة لذلك المقاربة الأدنويّة التي عرف معها مقياس إسقاط الضّم الصّغير تفسيرات أخرى نبيّنها في المبحث اللاّحق.

### ٤. الضّم الصّغير في ضوء المقاربة المقياسيّة المعجميّة

إنّ جوهر الإشكال في الضّم الصّغير تعيينُ السّمات الشّكليّة للمكوّن المضمر، وقد تمّ تعيينها في منوال العمل والرّبط بتوظيف الرّأس التّصريفي الذي أوكلت إليه مهمّة إسناد هذه السّمات، وكان ذلك في إطار تصوّر للنّحو

---

[1] Consistent type

[2] Partial type

[3] Discourse pro-drop

[4] [*e*] méi chī zǎofàn. (Mandarin Chinese) .

فطور الصباح أكل لا

"(أنا/أنت/هو...) لم أكل فطور الصباح "

(Holmberg's 2005: 551)

الكلّيّ يرى أنّ مقاييس التّنوّع فطريّة مشتقّة من الكلّيّات. غير أنّ نجم المقاربة المقياسيّة الفطريّة (١٩٨١) الذي سيطر على المشهد اللّساني أكثر من عقد أفل بمجرّد ظهور البرنامج الأدنويّ حيث أصبح النّحو الكلّيّ بسيطا وموحّدا لا يسمح بمقاييس التّنوّع. فقد أُخرجت المقاييس من دائرة التّجهيز الوراثيّ، ولم يعُد من مشمولات النّحو الكلّي أن يوفّر خطاطة للمقاييس وتوزيعا للسّمات الشّكليّة على الألسن. بل أصبح تثبيت هذه المقاييس مظهرا من مظاهر الحوسبات النّاجعة غير المحصورة في النّظام الحوسبي اللغويّ؛ فتبزغ المقاييس نتيجة التّفاعل بين النّحو الكلّي والأنظمة العرفانيّة الخارجيّة غير الخاصّة باللّغة. بذلك باتت مسألة تثبيت المقاييس وجها من وجوه التّعلّم لا الفطرة. فلم يتمّ في الأثناء التّخلّي عن مفهوم المقياس في مقاربة التّنوّع اللّغويّ، بل احتفظت النّظريّة التّوليديّة بهذا المفهوم رغم كلّ ما طرحه من مشاكل في تفسير الاكتساب، وهو ما نفهمه من القولة الشّهيرة لــهانك Henk Van Riemsdijk : "مات المقياس، عاش المقياس" فقد مات مقياس العمل والرّبط ليعيش المقياس الأدنويّ". في هذا السّياق كان لا بدّ من تهذيب نظريّة المقاييس وتمثّل تصوّر جديد للتّنوّع اللّسانيّ يتناسب والتّصميم الأدنويّ للملكة اللّغويّة.

يبدأ تصميم الملكة اللّغويّة بالمعجم الذّي يضمّ قائمة الوحدات المعجميّة بسماتها اللّسانيّة. ولتكوين الجملة يتمّ انتقاء الوحدات المعجميّة المناسبة في إطار مجموعة تُسمّى مصفوفة معجميّة[1]، ثمّ تُضمّ الوحدات بعضها إلى بعض لتكوين المركّبات بواسطة حوسبة المزج الثّنائيّة. في هذا المستوى الحوسبيّ يشتغل النّقل لتقييم السّمات غير المؤوّليّة ومحوها. وبمجرّد تحقّق التّقييم تُسلّم البنية إلى نقطة التّهجية، ومن ثمّة تُحوّل إلى الصّورة الصّوتيّة حتّى يُسند إليها التّمثيل الصّوتيّ المناسب كما تُحوّل إلى الصّورة المنطقيّة حتّى يُسند إليها التّمثيل الدّلاليّ المناسب. وفي نقطة التّهجية تحديدا ينتهي النّظام الحوسبيّ النّحويّ لتبدأ مرحلة أخرى من مراحل توليد اللّغة تقوم أساسا على تفاعل النّظام الحوسبيّ مع نظامين عرفانيّين خارجيّين هما النّظام الحسّيّ الحركيّ والنّظام التّصوّري القصديّ. ويجري هذا التّفاعل عبر وجيهتين اثنتين: الصّورة الصّوتيّة والصّورة المنطقيّة. يتعلّق النّظام الأوّل بالبنية النّغميّة والمقطعيّة والتّرتيب الزّمنيّ ويربط العبارات الذّهنيّة التي تكوّنها القواعد التّركيبيّة بالعالم الخارجيّ عبر إنتاج اللّغة وإدراكها، ويتعلّق النّظام الثّاني بالمستوى التّأويليّ وبالعلاقات الدّلاليّة القائمة بين الوحدات المعجميّة.

ظهرت في إطار هذا التّصوّر الجديد للملكة اللّغويّة عدّة مقاربات في التّقييس تختلف باختلاف مكوّنات هذه الملكة؛ إذ يسمح التّصميم بثلاثة مواطن لانبثاق مقاييس التّنوّع: النّظام الحوسبيّ الصّرفي-التّركيبي والمعجم والأنظمة العرفانيّة الخارجيّة. أمّا النّظام الحوسبيّ فهو نظام بسيط موحّد يشتغل وفق حوسبة المزج الكلّيّة ولا مجال فيه للتنوّع، وأمّا المعجم أساس الاشتقاق فيمثّل مصدرا للاختلاف بين الألسن ويولّد ما يعرف بـ"المقاييس المعجميّة". وأمّا الأنظمة العرفانيّة الخارجيّة فهي أنظمة خارجة عن النّظام الحوسبيّ النّحوي متجذّرة في العالم الأحيائي بمختلف مظاهره، ويفترض أنّ ما يحكم هذا العالم من تنوّع يحكم بدوره اللّغة باعتبارها ظاهرة أحيائيّة. في هذا السّياق ركّزت الأدبيّات التّوليديّة في تقييس الضّم الصّغير على المعجم وعلى مبادئ الحوسبة النّاجعة التي تمثّل جوهر التّفسير المبدإ[2] أو ما يعبّر عنه تشومسكي بـ"ما بعد التّفسير" القائم أساسا على التّفاعل بين الملكة اللّغويّة الضّيّقة والأنظمة العرفانيّة الخارجيّة.

**٤. ١ المقاييس المعجميّة وأهمّيّتها في تفسير التّنوّع اللّساني**

ربط البرنامج الأدنويّ التّنوّع اللّغويّ بالمداخل المعجميّة للمقولات الوظيفيّة وحصرها على وجه التّحديد في المقولة التّصريفيّة:

"ينحصر التّنوّع المقياسيّ في المعجم؛ ويقتصر -بالنّسبة إلى الحوسبة التّركيبيّة- على مقُولة ضيّقة من الخصائص الصّرفيّة وهي خصائص تصريفيّة في المقام الأوّل" (تشومسكي ٢٠٠١: ٢)

[1] Lexical array

[2] principled explanation

هـذا التّصوّر تبـنّاه تـشومسكي عـن بـورا[1] ١٩٨٤ وأصـبح يُـعرف لاحقا بـــحدس بـــورا-تشـومسكي[2]:

(37) **حدس بورا-تشومسكي**:

"ترجع مقاييس التّنوّع كلّها إلى اختلاف سمات وحدات مخصوصة (مثل الرّؤوس الوظيفيّة) في المعجم." (بيكر ٢٠٠٨، ٣)

يقرن هذا التّصوّر التّنوّع بالمعجم لذلك آصطلح عليها بـ"المقاييس المعجميّة"، وتحصر هذه المقاييس التّنوّع في المقولات الوظيفيّة من قبيل المطابقة والزّمان والمصدريّ. ويحصرها تحديدا في قسم مخصوص من السّمات هي السّمات الشّكليّة التّي تتمثّل في السّمة الإعرابيّة والسّمات-ϕ (الشّخص والجنس والعدد) والسّمات المقوليّة. لم يعد التّنوّع اللساني في البرنامج الأدنويّ منضويا ضمن التجهيز الوراثي مشتقّا من الكلّيّات اللسانيّة. فربط الظاهرة بالنّحو الكلّيّ أوقع نظريّة العمل والرّبط في توتّر بين الكفاية الوصفيّة والكفاية التّفسيريّة. فكان اختزال المقاييس في المعجم وحده حلاً لتجاوز هذا التّوتّر؛ إذ أصبح النّحو الكليّ بسيطا إلى الحدّ الأدنى يشمل حوسبات لا تقبل التّقييس هي المزج[3] وطابق[4]. فحوسبة المزج بنوعيها الخارجيّ والدّاخليّ (أي النّقل) حوسبة كلّيّة تشتغل على نحو موحّد فلا تمزج إلاّ عنصرين اثنين متناسبين لتكوين عنصر جديد، فإذا مزجنا أ بـ ب حصلنا على مزيج موسوم بـالرّأس أ أو ب، حيث يحدّد هذا الرّأس نوع المركّب النّاتج عن عمليّة المزج. فلا يمكن أن نتصوّر ألسنا تمزج ثلاثة عناصر أو أكثر لأنّ ذلك لا يتواءم والخاصيّة التّكراريّة للّغة البشريّة وما تفضي إليه من سلّميّة الأبنية المشتقّة. وكذلك الشّأن بالنسبة إلى الحوسبة "طابق" فطريقة اشتغالها ليست موضوعا للتّنوّع، إذ تستند إلى فرضيّة مفادها أنّ المقُولات الوظيفيّة الجوهريّة (مص، ز، ف) تدخل التّركيب حاملة مجموعة من السّمات غير المقيّمة، فتسبر الهدف القريب المناسب الذي يحمل سمات موافقة لسماته لغاية التّقييم. وتطلب "طابق" في كلّ الألسن البشريّة مسبارا وهدفا نشيطين يحملان سمات متوافقة، وتخضع الحوسبة لقيود محلّيّة تقتضي أن يكون الهدف واقعا في مجال المسبار. فلا تختلف الألسن حينئذ إلاّ في طبيعة السّمات الخاضعة للتّقييم وهي نتيجة طبيعيّة لربط التنوّع بالسّمات التي تحملها الوحدات في المعجم.

ولمّا كان المعجم جردا كلّيّا فإنّ التّنوّع اللّغويّ ينشأ عن تنوّع طرق الجمع بين السّمات المؤوّليّة[5] ونظيرتها غير المؤوّليّة[6]. على أساس ذلك فإنّ الاختلاف بين الألسن يكمن في المستوى التّصريفيّ-التّركيبيّ؛ ولمّا كان نمط المقولات الوظيفيّة محدودا تيسّر حينئذ حصر عدد المقاييس على نحو يجاوز ظاهرة التّكاثر المقياسيّ التي ميّزت منوال (١٩٨١).

إنّ ردّ المقاييس إلى المعجم يربط التّنوّع بالمستوى اللّغويّ الخاضع للتّعلّم، إذ يكتسب الطّفل القيم المناسبة للسانه بمجرّد اكتساب مفردات ذاك اللسان في تجربته، فيستطيع آنذاك أن يثبّت السّمات الشّكليّة الخاصّة بالرّؤوس الوظيفيّة. ويمكن أن نمثّل لذلك بظاهرة اشتقاق الاستفهام الميمي؛ إذ يفسّر تشومسكي اشتقاق الاستفهام الميمي في الانجليزيّة بالسّمة الميميّة غير المؤوّليّة في عبارة الاستفهام (انظر تشومسكي ٢٠٠٠، ١٠٧، ١٢٨) وهو ما يقتضي نقلها إلى مخصّص المصدريّ لفحصها وحذفها. وإذا كانت السّمة الميميّة في المصدريّ قويّة فإنّ النّقل يكون ظاهرا كما هو الشّأن في الانكليزيّة مثلا، لكن إذا كانت السّمة الميميّة ضعيفة فإنّ النّقل الميميّ يكون خفيّا لذلك يؤجّل إلى الشّكل المنطقيّ على نحو ما يحصل في الصّينيّة حيث تلزم عبارة الاستفهام موضعها داخل الإسقاط الفعليّ. وبيّنّا في سميّة المكّي (٢٠١٩) أنّ اشتقاق الاستفهام الميمي في العربيّة مسيّر بسمة البؤرة لغاية إسناد التّأويل

[1] Borer

[2] The Borer-Chomsky Conjecture

[3] Merge

[4] Agree

[5] interpretable features

[6] uninterpretable features

المعلوماتيّ المناسب للعنصر الميميّ، ويُفعِّل هذا النّقلَ الرّأسُ البؤرةُ الذي يجذب إلى مخصّصه العبارة الميميّة حتّى تؤوّل مكوّنا مبأّرا.

إنّ هذا التّصوّر الأدنويّ للتنوّع اللساني يمثّل نقلة نوعيّة لتجاوز الإسهاب الذي وقع فيه منوال المبادئ والمقاييس (١٩٨١) عندما اعتبر التنوّع مشتقّا من النّحو الكلّيّ. إذ أصبح النحو الكلّي في البرنامج الأدنويّ بسيطا لا يخصّص السّمات، ويقتصر دور النّظام الحوسبي على عمليّة تقييم السّمات غير القابلة للتّأويل كسمة الشّخص والعدد والجنس التي يحملها الزّمان أو التي تلتصق بالفعل. تُقيَّم هذه السّماتُ غير المؤوّليّة في نظيراتها المؤوّليّة المتحقّقة في الاسم، وهو تقييم تفرضه الأنظمة العرفانيّة الخارجيّة[١]؛ فهذه الأنظمة لا تقبل أبنية غير قابلة للقراءة، لذلك لا تصلها من النّظام الحوسبيّ إلاّ أبنية مقروءة مستوفية لعمليّة التّقييم، على هذا النّحو يقدّم النّظام الحوسبيّ اللّغويّ حلاّ يرضي شروط المقروئيّة حسب ما تفترضه الأطروحة الأدنويّة القويّة:

(٣٨) **الأطروحة الأدنويّة القويّة**

اللّغة أفضل حلّ لشروط المقروئيّة. (تشومسكي ٢٠٠٠، ٩٦)

لقد أصبح التنوّع اللساني إذن ناتجا عن متغيّرات في سمات الوحدة المعجميّة[٢]، هذا التّصوّر الجديد للتنوّع وللتّفاعل بين النّظام النّحوي والأنظمة العرفانيّة الخارجيّة دفع اللسانيّين إلى مراجعة ظاهرة الفاعل الفارغ وفقا لما تقتضيه الأطروحة الأدنويّة القويّة وحوسبة التّقييم السّماتي.

### ٤. ٢ تعارض مقياس إسقاط الضم الصغير مع التّقييم السّماتي

إنّ مقياس إسقاط الضّم الصّغير على نحو ما صاغه ردزي لا يستقيم في إطار نظريّة باتت تميّز في برنامجها الأدنويّ بين السّمات المؤوليّة والسّمات غير المؤوّليّة. إذ تمثّل السّمات المؤوّليّة سمات أصليّة طبيعيّة في الوحدة المعجميّة كسمة الجنس والعدد في الاسم، وهي لذلك تعدّ سمة مقروءة في مستوى الوجيهة المنطقيّة أثناء تفاعلها مع النّظام التّصوّريّ الإدراكيّ؛ في حين أنّ السّمات غير المؤوّليّة سمات غير أصليّة (كسمة الجنس والعدد والشّخص) تظهر في الفعل والصّرفة والمشتقّات الاسميّة في العربيّة (كسمة الجنس والعدد والشّخص)، فلا تستجيب عندئذ لشروط المقروئيّة، لذلك يُسوّغ لوجودها في البنية عبر تقييمها في مستوى الرّأس المـناسب. ولا يـمكن أن تصمد فـي الـصّورة المـنطقيّة بـل تحذف أثناء اشتقاق ص م، لكنّها تظلّ مرئيّة في الصّورة الصّوتيّة ص ص. وقد خصّص تشومسكي تصوّره للسّمات غير المؤوّليّة في المقاربة الطّوريّة (٢٠٠٠، ٢٠٠١) واعتبر أنّ السّمات غير المؤوّليّة تدخل التّركيب غير مقيّمة وتسند إليها القيم المناسبة بفضل علاقة المطابقة بينها وبين نظيراتها المؤوّليّة. وبمجرّد تحقق المطابقة التي تتجه من الفاعل إلى الفعل أو الصّرفة يسلّم الاشتقاق إلى الوجائه. فيلعب هذا التّصوّر السّماتيّ دورا حاسما في اشتقاق الأبنية.

وهنا مكمن الإشكال، فإذا كانت الصّرفة الغنيّة هي التي تسوّغ السّمات الشّكليّة الخاصّة بالضّم الصّغير حسب ما ينصّ عليه مقياس الضّم الصّغير، فكيف يمكن حينئذ لهذه الصّرفة أن تقيّم سماتها الشّكليّة من شخص وجنس وعدد باعتبارها سمات غير مؤوّليّة وغير مقروءة في الوجيهة المنطقيّة؟ ثمّة إذن تضارب في التّصوّرات نوضّحه فيما يلي بالمقارنة بين كيفيّة اشتغال السّمات حسب مبدإ إسقاط الضّم الصّغير الذي تسوّغه المطابقة

---

[١] نشير كذلك إلى أنّ تفسير التنوّع في البرنامج الأدنويّ متجذّر في علم الأحياء التّطوّريّ الذي يدرس العمليّات التّطوريّة المنتجة للتّنوّع الحيويّ على الأرض، فبانفتاح المقاربة اللسانيّة على علم الأحياء أصبحت اللّغة موضوعا أحيائيّا فريدا وأضحى التّنوّع اللغويّ صورة تناظر ما يحدث من تنوّع في مظاهر أحيائيّة أخرى. وقد اعتمد عديد اللّسانيّين المقاييس الأحيائيّة المفسّرة لخصائص التنوّع الأحيائيّ لغاية فهم التنوّع اللّسانيّ موجّهين في ذلك بالسّؤال الجديد: "هل أنّ فهمنا للمقاييس الأحيائيّة يؤثّر في فهمنا للمقاييس اللّسانيّة". في هذا السّياق النّظريّ تلعب العوامل العرفانيّة الخارجيّة دورا مهمّا في تطوّر اللّغة عبر تفاعلها مع النّحو الكلّيّ الذي يعيد قراءة المبادئ الكلّيّة على نحو عرفانيّ جديد (انظر مثلا Di Sciullo (٢٠١١) في توظيفها خصائص التّنوّع الأحيائيّة لتفسير التّنوّع اللّغويّ، فقد اعتبرت أنّ مبدأ اللاّتناظر الذي يحكم المقاييس الأحيائيّة يجد صداه في اللّغة Di Sciullo ٢٠١١، ٣٠٩ -٣١٤). ويذهب بوراكو Burraco وبووكس Boeckx إلى أنّ الأسس الأحيائيّة للّغة تقتضي الانفتاح على اختصاص آخر هو "اللسانيّات الأحيائيّة المقارنة" (انظر بوراكو وبووكس ٢٠١٤).

[٢] ييسّر هذا الفهم للتنوّع باعتماد السّمات حسابَ مجموعة الأنحاء الممكنة، ويكون ذلك بتحديد التّوليفات الممكنة للسّمات الشكليّة (انظر روبرتز Roberts ٢٠١٠).

التّصريفيّة في الصّرفة، وبين طريقة اشتغال عمليّة التّقييم حيث يُقيِّم الضّم الصّغير بسماته الشكليّة التي يُفترض أن تكون مؤوّليّة فيه السّماتِ الشكليّةَ غير المؤوّليّة في الصّرفة:

(٣٨) نسْخُ سمات الصّرفة في الضّم حسب مقياس الضّم الصّغير:

أ. صرفة [شخص، عدد، جنس] ، ضم صغير[؟]

ب. صرفة [شخص، عدد، جنس] ← ضم صغير[شخص، عدد، جنس] : النّسخ

(٣٩) تقييم السّمات الشكليّة غير المؤوّليّة في الصّرفة حسب البرنامج الأدنوبي:

أ. المسبار: "صرفة" [شخص، عدد، جنس] ↔ الهدف "اسم"[٣،مفر،مذ]: التّوافق

ب. "اسم"[٣،مفر،مذ] ← صرفة [٣،مفر،مذ] : التّقييم

إنّ السّمات الشكليّة التي تحملها الصّرفة هي التي تشرّع لإسقاط الضم الصّغير في موضع المخصّص حسب (٣٨)، فالضّمير في (٣٨ب) يستمدّ شرعيّة وجوده في البنية النّحويّة من السّمات الشكليّة الموجودة مسبقا في الرّأس الوظيفيّ ص° تبعا لما ينصّ عليه مبدأ إسقاط الضّم (٢٩ب). في حين تفترض عمليّة التّقييم السّماتي في (٣٩أ) أنّ كلاّ من الرّأس المسبار والهدف يحملان السّمات الشّكليّة نفسها (أي سمة الشخص والجنس والعدد)، ونلاحظ أنّ هذه السّمات مقيّمة في الاسم (أي لها قيمة الغائب المذكّر المفرد) وغير مقيّمة في المسبار وهو ما يتيح عمليّة المزج بينهما، لذلك يقيّم الاسم سمات الصّرفة بنسخ القيم التي يحملها في الصّرفة على نحو ما هو مبيّن في (٣٩ب).

لكن عندما يكون الهدف ضما صغيرا ترتبك عمليّة التّقييم السّماتي التي يُفترض أن تشتغل بشكل موحّد في النّحو الكلّيّ؛ فإذا افترضنا أنّ الضّم الصّغير يدخل البنية حاملا سماته حسب ما تقتضيه عمليّة التّقييم فما يبرّر آنذاك افتراض مبدإ إسقاط الضمّ الصّغير. في المقابل إذا افترضنا أنّ سمات المطابقة الغنيّة تسوّغ إسقاط الضّم تعطّلَ حينئذ اشتغال التّقييم لأنّ سمات المطابقة نفسها غير مؤوّليّة تحتاج إلى تقييم.

إنّ التّسويغ للضّم بالمطابقة لا يتناسب ونظريّة التّقييم التي تميّز بين السّمات المؤوّليّة والسّمات غير المؤوّليّة (تشومسكي ١٩٩٥: الفصل ٤). فقد أصبح المزج الدّاخلي (أي النّقل) موجّها بحاجة النّظام الحوسبيّ إلى تقييم السّمة غير المؤوّليّة وإسناد القيمة المناسبة إليها أثناء الاشتقاق بفضل علاقة المطابقة مع نظيرتها المؤوّليّة، وهذا سيربك تقييم سمات الفعل غير المؤوّليّة في إطار مقاربة للفاعل الفارغ ترى أنّ الفاعل الضّميريّ بدوره غير مخصّص سماتيّا. فكيف لسمات غير مخصّصة بالأصالة أن تسبر هدفا غير مخصّص السّمات؟

في سياق هذا الحرج النّظريّ تنوّعت المقاربات السّماتيّة للضّم الصّغير التي تسعى كلّها لتتلاءم والنّظريّة السّماتيّة الأدنويّة.

**٤. ٣ تنوّع المقاربات السّماتيّة للضّم الصّغير**

لتجاوز إشكال عدم التّوافق بين مقياس الضم الصغير ونظريّة التّقييم السّماتي تمّ اقتراح فرضيّتين اثنتين تتناسبان والمقاييس المعجميّة.

أمّا الفرضيّة الأولى فتذهب إلى أنّ المطابقة مؤوّليّة في الألسن ذات الفواعل الفارغة ولا حاجة حينئذ إلى تقدير ضم صغير (بلاتزاك ٢٠٠٤ Platzack). واعتبرت المطابقة إحاليّة تضطلع بدور محوريّ (دور القائم بالحدث)، فتحافظ بذلك الفرضيّة على مبدإ الإسقاط الموسّع وما ينصّ عليه من تناسب البـنية المـوضوعيّة مع البنية الإعرابيّة. فقد ربط بلاتزاك(٢٠٠٤) بين المطابقة والأدوار المحوريّة بالبرهنة على أنّ المطابقة تحمل دورا محوريّا إمّا بصفة مباشرة عندما تُمزج المطابقة خارجيّا في موضع محوريّ أو بصفة غير مباشرة عندما تُمزج المطابقة داخليّا وتترأّس في هذه الحالة سلسلة موضوعيّة، ويعتبر اللاّحقة في هذه الحالة متّصلا[1] ضميريّا يربط ربطا حرّا حسب ما ينصّ عليه مبدأ الرّبط ب[2] أو متّصلا عائديّا يربط ربطا محلّيّا حسب ما ينصّ عليه مبدأ الرّبط أ [3]. باعتماد هذا التّفسير يميّز بلاتزاك بين الألسن ذات المطابقة الفعليّة الغنيّة التي تطلب فاعلا ضميريّا كالإيطاليّة والعربيّة

[1] clitic

[2] مبدأ الرّبط ب: الضّمير حرّ في مقولته العاملة.

[3] مبدأ الرّبط أ: العائد مربوط في مقولته العاملة.

والإسبانيّة والألسن ذات المطابقة الغنيّة التي لا تطلب فاعلا فارغا كالألمانيّة والاسلنديّة[1]. ففي النّمط الأولّ تتحقّق المطابقة الضّميريّة، أمّا في النّمط الثّاني فتتحقّق المطابقة العائديّة. وفي الحالتين فإنّ المطابقة تحمل سمات مؤوّليّة مخصّصة السّمات. غير أنّ هذه الفرضيّة تقع في تقديري في عدم التّناسق بين معالجة المطابقة بين الفعل والمركب الحدّي والمطابقة بين الفعل والضّم الصّغير، فتارة تعتبر المطابقة غير مؤوّليّة السّمات في الحالة الأولى وطورا تعتبرها إحاليّة مؤوّليّة في الحالة الثّانية.

أمّا الفرضيّة الثّانية فترى أنّ الضّم الصّغير مخصّصة السّمات-$\phi$ فيسند بالتّبع القيم المناسبة لسمات المطابقة غير المؤوّليّة، وذلك بالارتفاع إلى مخصّص الصّرفة شأنه في ذلك شأن بقيّة الضّمائر؛ لكنّه يختلف عنها في أنّه غير معجّم، فيكون الفراغ حينئذ في المستوى الفونولوجي فحسب. وفي هذا السّياق تعتبر بربوسا[2] (٢٠١٨) الضّم الصّغير مقولة اسميّة دنيا مخصّص السّمات-$\phi$ بالأصالة و ترمز لها بـ $nP$ . فتقدّم هذه الفرضيّة تصوّرا متناسقا لاشتغال عمليّة التّقييم سواء كان الهدف مركّبا حدّيّا أو ضما صغيرا، إذ يمثّل الضّم الصّغير ذرّة حوسبيّة مخصّصة السّمات تقيّم سمات الرّأس الوظيفيّ.

وأعاد هولمبرغ (٢٠٠٥) صياغة الخاصّيّة السّماتيّةالجوهريّة للضّم الصغير كما حدّدها ردزي، وذلك بتحويل النّظر من سمات الشخص والعدد والجنس إلى السّمة الحدّيّة[3] (أي سمة المركّب الحدي الذي ترأسه أداة التّعريف أوالتّنكير)، وبرّر الحاجة إلى الفاعل الضّميريّ بالسّمة الحدّيّة التي يحملها رأس الزّمان. فلتفسير الفرق بين الألسن ذات الفاعل الفارغ المتّسقة[4] والألسن ذات الفاعل الفارغ الجزئيّة[5]، اقترح هولمبرغ (٢٠٠٥) مقياسا ينظّم الفواعل الفارغة يحصره في سمة الحدّ، ففي الألسن المتّسقة يحمل الزّمان المصرّف سمة حدّيّة غير مؤوّليّة [$uD$] لا يمكن تأويلها في الفاعل الضّميريّ لأنّه لا يحمل السّمة الحديّة المؤوّليّة، لذلك صنّفه هولمبرغ ضمن نمط الضّمائر "الضعيفة"[6] أو "العاطلة"[7] (ويرمز لها بـ $\phi$ض ) باعتبار أنّ سمات الشّخص والعدد والجنس فيه مخصّصة لكنّه يفتقر لسمة الحدّ وهو ما يعطّله عن إجراء التّقارن الإحالي والتّقييم مع عنصر آخر. لذلك يؤوّل الزّمان سمته الحدّيّة غير المؤوّليّة في مفسّر سابق يستدلّ عليه بالقرائن الإحاليّة التي يحملها الفاعل الفارغ، ويرى هولمبرغ أنّ علاقة التّقارن الإحاليّ بين الفاعل الضّميري والاسم المفسّر له هي علاقة موجّهة أساسا برأس الزّمان. فبفضل هذه العلاقة يقيّم الزّمان سمة الحدّ فيه في المفسّر الموجود في الموضع[8] وذلك بنسخ السّمة الحديّة، ويؤوّل الضّمير تبعا لذلك معرفة بمجرّد أن يمزج مع الزّمان. ووفقا لهذا التّفسير يذهب هولمبرغ إلى أنّ هذا النّمط من الألسن ليس له فاعل فارغ لأنّ الضّمير في هذه الحالة لا يمكنه تقييم السّمة الحدّيّة للزّمان. وتصنّف العربيّة وفق هذه المقاربة ضمن هذا النّمط.

وتجري الأمور بخلاف ذلك في الألسن الجزئيّة حيث لا يحمل الزّمان سمة حدّيّة وهو ما يفسّر عدم اندماج الضّمير- $\phi$ في الزّمان فيؤوّل الضّمير الفاعل في هذه الألسن باعتباره مبهما[9].

واقترح بمقتضى ذلك تنميطا للضّمائر ميّز بمقتضاه بين أنماط ثلاثة من الألسن: (هولمبرغ ٢٠٠٥، ٥٣٤-٥٣٥)

---

[1] Icelandic

[2] Barbosa

[3] D-feature

[4] consistent NLS

[5] partial NLS

[6] weak

[7] deficient

[8] Topic

[9] impersonal

النّمط ۱: هو النّمط الذي يكون فيه الضّمير الفاعل ضعيفا، فهو ضمير مخصّص في مستوى السّمات-ϕ لكنّه يفتقر إلى سمة الحدّ، ولا يمكنه بمقتضى ذلك أن يتقارن إحاليّا إلاّ بفضل السّمة الحدّيّة في رأس الزّمان؛

النّمط ۲: يكون الضّمير الفاعل الفارغ في هذا النّمط مركّبا حدّيّا محذوفا ولا يحمل الزّمان سمة حدّيّة.

يحمل الفاعل في هذين النّمطين سمات-ϕ مقيّمة متأصّلة فيه لغاية تقييم المطابقة، فتستبعد بذلك فرضيّة الضّم الصّغير فاعلا في النّمطين ۱ و۲.

النّمط ۳: يضمّ الألسن التي لا تحقّق المطابقة مثل الصّينيّة واليابانيّة، ويعتبر هذا النّمط الممثّل الوحيد للضّم الصّغير.

فنلاحظ هنا أنّ هولمبرغ يتبنّى فرضيّة الدّمج مع الانتصار للتّصوّر الذي يعتبر الفاعل الضّميري مخصّص السّمات إذ اعتبر الإدماج تأثيرا مباشرا للعمليّة "طابق"، فالزّمان المصرّف يحمل سمات- ϕ غير مقيّمة لذلك يبحث عن هدف يحمل سمات مقيّمة، ولمّا كان الفاعل الضّميري هو الهدف المطلوب فإنّه يتمّ نسخ هذه السّمات في الزّمان، ويكوّن المسبار والهدف حينئذ سلسلة تهجّى فيها النّسخة العليا فقط أي اللّواحق المتّصلة بالفعل، ولا يُهجّى الضّمير العاطل. غير أنّ هذا التّصوّر لا يخلو بدوره من إشكالات؛ فإضافة إلى ما تواجهه فرضيّة الدّمج نفسها من عقبات تفسيريّة سبق أن بيّنّاها في المبحث ۲، فإنّ توجيه البحث نحو سمة الحدّ يعقّد الظّاهرة. إذ نرى أنّ التّعيين السّماتي للضّم الصّغير بالسّمة الحدّية فائض حوسبيّ لا تحتاجه العربيّة مثلا لأنّه لا دليل اختباريّ على أنّ رأس الزّمان في هذه اللّغة يحمل هذه السّمة. في هذه الحالة يمكن أن نستغني عن حوسبة تأويل الزّمان لسمته الحدّيّة غير المؤوّليّة المزعومة في المفسّر السّابق للفاعل الضّميري وتعويضها بتقييم الضّمير لسماته الشكليّة مباشرة في هذا المفسّر دون الحاجة لوساطة الزّمان. ونقترح تبعا لذلك تعويض عمليّة التّقييم في تعيين سمات الضم الصّغير بحوسبة الرّبط بين الضّم ومفسّره السّابق، وهو ما سنبيّنه في المبحث اللاّحق.

وإجمالا نرى أنّ ربط الضّم بالمطابقة لا يمكن أنّ يبلغ الكفاية التّفسيريّة، فليست المطابقة الغنيّة شرطا لإسقاط الضم الصّغير وكذا ليست المطابقة الفقيرة عائقا دون ذلك.

## ۵. الضّم الصّغير وتفاعل الملكات العرفانيّة

تخضع الملكة اللّغويّة بمفهومها الواسع (انظر هاوسر وآخرون Hauser, Chomsky, Fitch 2002) إلى تصميم ثلاثيّ الأبعاد يقوم على (۱) نظام حوسبيّ يشتغل وفق حوسبة المزج الثّنائيّ، (۲) نظام تصوّري قصدي خاصّ بالتّأويل (۳) نظام حسّيّ حركيّ يخرّج الأبنية المشتقّة. وفي إطار هذا التّصميم بات تفسير الظّاهرة اللّغويّة يستند إلى تفاعل مختلف الأنظمة، فالأنظمة العرفانيّة يتحدّث[۱] بعضها إلى بعض حتّى يتمّ تخريج اللّغة وتأويلها والتّحوّل بها من المستوى الذّهني الكامن إلى المستوى المنجز. ولا يخرج الضّم الصّغير في تقديرنا عن خصائص هذا التّصميم. لذلك نخصّص هذا المبحث لتفسير الفاعل الفارغ في العربيّة تفسيرا يأخذ بعين الاعتبار تفاعل النّظام الحوسبي مع النّظامين التّصوّري القصدي والحسّي الحركي.

ونذكّر هنا أنّ فرضيّة الفاعل الفارغ التي نتبنّاها لا تتناسب والتّصوّر الذي يُسند إلى المطابقة دور تعيين سمات الضّم الصّغير، إذ ينبغي أن يعيّن الضّم سماته في هذه الحالة من عنصر آخر عدا المطابقة خاصّة. لذلك نقدّم مقترحا تفسيريّا للضم الصّغير في العربيّة يقوم على النّقاط التّالية:

۱. الإعراب هو المسوّغ الأساسي لإسقاط الضّم الصّغير،
۲. تعيين سمات الضّم الصّغير تستند إلى علاقة الرّبط[۲] بموضع مصدّر[۳] في البنية أو بمفسّر في الخطاب،

---

[۱] العبارة لبرويك Berwick (۲۰۱۱) حيث يرى تحديدا أنّ اللّغة تشتغل كـ"لصق عرفانيّ" يتيح لجميع ملكاتنا العرفانيّة الأخرى أن بعضها إلى بعض على نحو غير متاح لسائر الحيوانات الأخرى (برويك، ۲۰۱۱، ۲۳)

[2] Binding

[3] topic

٣. الضّم الصّغير ضمير صامت يدخل الاشتقاق وتُخصّص سماته بفعل التقارن الإحالي بينه وبين مفسّره، وترتبط مسألة فراغه بالتّخريج في مستوى النّظام الحسّي الحركي،

٤. سمات المطابقة غير مؤوّليّة ويتمّ تقييمها في حيّز رأس الزّمان والضّم الصّغير تقييما لا يختلف عن تقييم المركّب الحدّي لسمات-$\phi$ في الزّمان.

رغم الاختلاف القائم بين الألسن في تعيين سمات الضم الصّغير فإنّ الجامع بينها تسويغه إعرابيًا، فسمة الرّفع في الزّمان هي التي توجّه البنية نحو تعيين المرفوع باعتبار أنّ منظومة السّمات تشتغل وفق ثنائيّة المؤوّلي/غير المؤوّلي؛ فإذا كانت سمة الرّفع مؤوّليّة في الزّمان فهذا يعني أنّ لها سمة غير مؤوّليّة مناظرة لها في عنصر آخر في البنية، لذلك يضطلع الزّمان بوظيفة المسبار[1] الذي يسبر الهدف المناسب لسماته لغاية تقييمه. وفي هذه الحالة يختلف الهدف في العربيّة إذ يمكن أن يكون مركّبا حديًا كما يمكن أن يكون ضما صغيرا يولّد في مخصّص الزّمان. فالإعراب هو المسوّغ لتقدير الضم الصّغير وبتقديره تُقيّم المطابقة الغنيّة. أمّا سمات المطابقة فلكونها غير مؤوّليّة لا يمكن اعتمادها في التّسويغ لأنّها تحتاج في ذاتها إلى التّقييم. إنّ اعتبار الضّم مسوّغا من الإعراب يحافظ على مبدإ الإسقاط الموسّع ويحافظ على خاصّيّة التّسويغ التي صاغها مقياس الضّم الصّغير في (٢٩أ). إنّ هذا التّصوّر يجعل الفاعل الفارغ ظاهرة كلّيّة ويفترض أنّ كلّ الألسن حالات ممكنة للنّمط [+إسقاط ضم]. وما يدعم هذا الافتراض هو أنّ عدد الألسن التي تنضوي ضمن النّمط [+إسقاط ضم] يفوق النّمط [-إسقاط ضم]؛ فحسب إحصائيّة درايرر (٢٠١٣) الذي اعتمد عيّنة تتكوّن من ٧١١ لسانا (انظر موقع Wals)[2]، يتحقّق النّمط الأوّل في ٤٩٨ لسانا (يأخذ الفاعل في ٤٣٧ لسانا شكل لواصق متّصلة بالفعل حسب وصف درايرر وهي واسمات مطابقة حسب وصفنا لها في هذا العمل؛ ويكون ضميرا فارغا في ٦١ لسانا) أي بنسبة ٧٠%، في حين يصل عدد الألسن التي تقتضي ضميرا ظاهرا إلزاما إلى ٨٢ لسانا فقط مثل الانجليزيّة. واعتمادا على هذه النّسبة العالية يمكن أن نعتبر إسقاط الضّم الصّغير سمة للّغة البشريّة وأنّ نمط الألسن [-ضم صغير] خاصّيّة اشتقاقيّة تحتاج إلى تفسير. ونحيل هنا على عمل دوڤين[3] ٢٠١٧ حيث طرحت مقاربة مقلوبة ترى فيها ضرورة تحويل زاوية النّظر نحو تفسير الألسن [-إسقاط ضم] وذلك بالبحث عن العوامل الاشتقاقيّة التي تحول دون إسقاط الضّم الصّغير منطلقة من افتراض يرى أنّ الفاعل الفارغ كلّيّة لغويّة. وتؤيّد مقاربتها بنزوع الفاعل في حالة الأمر في الانجليزيّة إلى أن يكون فارغا إضافة إلى إسقاط الضّم الصّغير في عدد من تنويعات الانجليزيّة والفرنسية القديمتين. ( انظر دوڤين ٢٠١٧). بذلك تتهافت في تقديرنا فرضيّة ربط الفاعل الفارغ بالمطابقة واعتبارها المفتاح الأساسيّ في معالجة الظّاهرة.

والثّابت أنّ الضّم الصّغير في العربيّة يدخل الاشتقاق غير مخصّص السّمات بدليل المعطيين الآتيين:

(٤٠) *جاء ضم نفسه

(٤١) *جاؤوا ضم أنفسهم

فنلاحظ أنّ العائد (نفسه، أنفسهم) في (٤٠ و٤١) تباعا لا يجد مفسّره داخل مقولته العاملة؛ فتسقط الجملة أثناء تأويلها في النّظام التّصوّري القصدي، ويعني ذلك أنّ الضّم الصّغير لا يمكنه أن يعيّن للعائد إحالته وسماته على نحو ما تفعله الضّمائر المنفصلة والمتّصلة لافتقاره إلى هذه السّمات. فإذا ظهر الضّمير المنفصل في حيّز المقولة العاملة للعائد أصبحت الجملة نحويّة:

(٤٢) جاء هو نفسه

(٤٣) جاؤوا هم أنفسم

[1] probe

[2] https://wals.info/chapter/101

[3] Duguine

ونظرا إلى ما تطرحه المطابقة من إشكالات في تفسير ظاهرة الضّم الصّغير -كما بيّنّا- فإنّنا نوجّه النّظر في هذا العمل إلى الرّبط لنسند إليه الدّور الأساسيّ في تعيين سمات الضّم الصّغير دون وساطة أيّ رأس وظيفيّ ؛ وننظر لذلك في المثال التّالي:

(٤٤) [الطّالباتₒ [م ز نجحن ضمₒ]]

نلاحظ في (٤٤) أنّ الضّم الصّغير يأخذ إحالته من مفسّر سابق يقع في موضع المصدّر فيربط شأنه شأن الضّمائر خارج حيّز مقولته العاملة التي يمثّلها المركّب الزّماني م ز، وبفضل علاقة التّقارن الإحالي يقع في الأثناء تعيين سمات الفاعل الفارغ بما في ذلك سمة الحدّ؛ إذن يحتاج الضّم الصغير في هذه الحالة إلى مكوّن ربطي يولّد في إسقاط البنية المعلوماتيّة بفضل السّمة الرّبطيّة. ويمكن أن يتخطّى الضّم الصّغير حيّز الجملة ليجد مفسّره في الخطاب وفي هذه الحالة يطلب هذا النّمط من الرّبط من الوجيهة المنطقيّة عملا إضافيّا تيسّر له التّفاعل مع النّظام التّصوّريّ القصدي في مثل:

(٤٥) وَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَₒ آوَى إِلَيْهِ أَخَاهُ قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ. [فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ ضمₒ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ضمₒ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ] ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ (يوسف ٦٩-٧٠)

(٤٦) خلق ضم الليل والنّهار

إنّ ربط الضّمير على هذا النّحو يتجاذبه المكوّن الحوسبي عندما يكون حرّا في مقولته العاملة كما في (٤٤) والنّظام التّصوّري القصدي عندما يربط في الخطاب وفي البنية التّصوّريّة كما في (٤٥ و٤٦) خارقا بذلك مبدأ الرّبط (ب). فيفضي الاتّفاق في الإحالة إلى تعيين سمات الضّم الصّغير.

وبمجرّد تعيين سمات الضّم الصّغير يقع تقييم سمات الزّمان غير المؤوّليّة ومحوها من الشّكل المنطقي؛ فيشتغل التّقييم وفق هذا التّصوّر الذي نقدّمه على نحو يتناسق وتقييم المخصّصات الاسميّة للزّمان، ويقيّم الزّمان في المقابل سمة الرّفع في الضّم الصّغير.

نصل إذن إلى أنّ الفاعل الفارغ ظاهرة تركيبيّة يقوم تفسيرها أساسا على عاتق النّظام النّحويّ الحوسبيّ بفضل مبدإ الإسقاط الموسّع وبفضل مبدإ الرّبط "ب"، لكنّ النظام الحوسبيّ يستعين بالنّظام التّصوّر القصدي في تعيين سمات الضّم عندما يتجاوز حدود البنية ليربط بمفسّر في الخطاب. ولا يقف دور الأنظمة العرفانيّة باعتبارها أنظمة مساعدة عند هذا الحدّ، ذاك أن الضّم الصّغير نسخة صامتة من مفسّره يدخل الاشتقاق غير مخصّص السّمات الشّكليّة فيخصّصها المفسّر بفضل علاقة الرّبط حتّى لا تسقط البنية عند تأويلها في النّظام التّصوّري القصدي. ويقع حذف النّسخة في الصّورة الصّوتيّة ويتمّ تخريج البنية في مستوى النّظام الحسّي الحركي تخريجا يأخذ بعين الاعتبار هذا الحذف.

**خاتمة:**

بيّنّا في هذا العمل ما طرحته المطابقة في تعيين سمات الضّم الصّغير من إشكالات حالت دون تقديم مقاربة كلّيّة شاملة. وبمقتضى ذلك نعتبر أنّ مقياس الضّم الصّغير في صياغته الأولى (ردزي ١٩٨٦) قد أخفق في تفسير الظّاهرة، لكنّه كشف في الآن نفسه عن مدى تعقّدها. وقد عمّقت المقاييس المعجميّة -على أهمّيّتها في تفسير التّنوّع اللّساني- من الاختلاف في مستوى التّسويغ للضّم، فأفرزت مقاربات متنوّعة تختلف حسب طبيعة التشكّل السّماتي المفترض القائم بين المسبار والهدف. ونعزو هذا الاختلاف من جديد إلى اعتماد المطابقة بوصلتها الأساسيّة في التّفسير. ومن خلال دراستنا للفاعل في العربيّة بيّنّا أنّه لا يمكن الفصل بين آليّتين في تفسير الضّم الصّغير: حضورُ مفسّر في الجملة أو الخطاب لتعيين السّمات والمطابقةُ الغنيّة النّاتجة عن ذاك التّعيين. وعلى هذا فإنّ التّقييم السّماتي يقع أساسا في النّظام النّحوي الحوسبي عند ربط الضّم بمفسّره داخل الجملة؛ فإذا تعذّر وجود المفسّر داخل هذا الحيّز الجملي، استعان النّحو بالنّظام التّصوري القصدي لتحقيق الرّبط عبر التّفاعل بين النّظامين. فيتأسّس فهم الضّم الصّغير عندنا على عدم الفصل بين مستوى ربط الضّمير بمفسّره والمستوى الصّرفي-التّركيبي، وعلى عدم الفصل أيضا بين المنظومات العرفانيّة في الذّهن. على هذا النّحو نرجع الاختلاف بين الألسن إلى القيم السّماتيّة التي يأخذها الضّم الصّغير من المفسّر السّابق وهو ما ينعكس آليّا على المطابقة.

**المصادر و المراجع:**

ابن يعيش، موفّق الدّين .(٢٠٠١). **شرح المفصّل.** دار الكتب العلميّة، ط١ ، ٢٠٠١، بيروت، لبنان.
الاستراباذي، رضي الدين .(١٩٩٣). **شرح الكافية**، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، الرّياض.
سيبويه، أبو بشر (١٩٨٨). **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ،ط٣ ، القاهرة.
الرّحّالي، محمّد (٢٠٠٣). **تركيب اللغة العربيّة مقاربة نظريّة جديدة**، الطبعة الأولى- ضمن سلسلة المعرفة اللسانية، أبحاث ونماذج، إشراف عبد القادر الفاسي الفهري،المغرب.
المبرّد، أبو العبّاس. (١٩٩٤). **المقتضب**. تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة،ط ٣،١، القاهرة.
المكّي، سميّة (٢٠١٣). **الكفاية التّفسيريّة للنّحو العربي والنّحو التّوليدي** ، دار الكتاب الجديد، لبنان.
المكّي، سميّة (٢٠١٩). **اشتقاق الاستفهام في العربيّة: مقاربة توليديّة جديدة**، دار مسكلياني للنّشر، تونس.
المكّي، سميّة (٢٠٢٠). ترتيب الكلم بين المزج والتّخريج .**هنر زبان** .102-85 ,(2)5 ,
https://doi.org/10.22046/LA.2020.11

## References

Al-Istrabadi, Radhi Al-Din. (1993). *farhulkāfiya* (Explanation of Sufficient), Imam Muhammad bin Saud University, 1st Edition, Riyadh.
Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas. (1994). *almuqtadab* (laconic). Investigation by Mohamed Abdel-Khaleq Azimah, 3rd Edition, Cairo.
Al-Rahali, Muhammad (2003). *tarkib allughat alarabiyt muqārabat nazariyt jadida* (The structure of the Arabic language, a new theoretical approach), first edition - within the series of linguistic knowledge, research and models, supervised by Abdelkader Fassi Fihri, Morocco.
Barbosa, P. P. (2019). Pro as a minimal nP: Toward a unified approach to pro-drop. *Linguistic Inquiry*, *50*(3), 487-526.
Benítez-Burraco, A., Boeckx, C. (2014). Universal Grammar and Biological Variation: An EvoDevo Agenda for Comparative Biolinguistics. *Biol Theory* 9, 122–134. https://doi.org/10.1007/s13752-014-0164-0.
Borer, H. (1984). *Parametric syntax: Case studies in Semitic and Romance languages*. Dordrecht: Foris.
Chomsky, N. (1995). *The Minimalist Program*. MIT Press, Cambridge, Mass.
Chomsky, N. (2000). Minimalist inquiries: The framework. In Step by Step. *Essays on Minimalist Syntax* in Honor of Howard Lasnik, R. Martin et al.A€(eds.), 89–155. Cambridge MA: The MIT Press
Chomsky, N. (1981). *Lectures on Government and Binding*. Dordrecht: Foris.
Chomsky, N. (1982). *Some concepts and consequences of the theory of government and binding*. MIT press.
Chomsky, N. (1986). *Knowledge of Language. Its Nature, Origin, and Use*. New York NY: Praeger.
Chomsky, N. (1993). A minimalist Program for linguistic theory in Hale.K and keyser SI eds, essays in honor of sylvain Bromberger- Cambridge, MIT Press, pp1-52.
Chomsky, N. (1994). Bare phase structure, occasional papers in linguistics, n:5, MIT.
Chomsky, N. (2001). Derivation by phase. In M. Kenstowicz (ed.). Ken Hale: *a life in language*. Cambridge, MA.: MIT Press, 1-53.
Chomsky, N. (2004). Beyond Explanatory Adequacy. In: A. Belletti, ed. *Structures and Beyond. The Cartography of Syntactic Structures* (volume 3). Oxford, Oxford University Press.

Chomsky, N. (2005). Three Factors in Language Design. Linguistic Inquiry 36: 1-22.

Chomsky, N. (2008). On phases. *In Foundational Issues in Linguistic Theory*. Essays in Honor of Jean-Roger Vergnaud, C. Otero et al.A€(eds.), 134–166. Cambridge MA: The MIT Press.

Di Sciullo Anna-Maria. (2011). A biolinguistic Approach to Variation in Di Sciullo and Boeckx: *The Biolinguistic Enterprise*: *New Perspectives on the Evolution and Nature of the Human Language*, Oxford Studies in Biolinguistics.

Dryer, M. S. (2013). Expression of pronominal subjects. in *The World Atlas of Language Structures Online*, eds M. S. Dryer and M. Haspelmath (Leipzig: Max Planck Institute for Evolutionary Anthropology). Available online at: http://wals.info/chapter/101 (Accessed November 2, 2020).

Duguine, M.(۲۰۱۷) . Reversing the Approach to Null Subjects: A Perspective from Language Acquisition, Frontiers in Psychology, volume 8.

El-Makki, S. (2013). *alkifāyat altafsiriyat lelnahw alarabii walnahw altawlidi* (The Exegetical Competence of Arabic and Generative Grammar), Dar Al-Kitab Al-Jadeed, Lebanon.

El-Mekki, S. (2019). Derivation of the question in Arabic: a new generative approach, Meskliani Publishing House, Tunisia.

El-Mekki, S. (2020). Word Order: Merge or Externalisation?. *LANGUAGE ART*, *5*(2), 85–102. https://doi.org/10.22046/LA.2020.11

Fassi Fehri, Abdelkader. (1993). *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*. Boston & Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, 1993.

Hauser, M. D., Chomsky, N., & Fitch, W. T. (2002). The faculty of language: what is it, who has it, and how did it evolve?. *science*, *298*(5598), 1569-1579.

Holmberg, A. (2005). Is there a little pro? Evidence from Finnish. Linguistic Inquiry · October 2005

Holmberg, A. (2007). Null subjects and polarity focus. *Studia Linguistica* 61: 212–36.

Huang, J.(1984). On the distribution and reference of empty pronouns. Linguistic Inquiry 15, 531-74.

Ibn Ya'ish, Muwaffaq Al-Din. (2001). *farhulmufassal* (Detailed explanation). Scientific Books House, 1, 2001, Beirut, Lebanon.

Perlmutter, D. (1971). *Deep and surface constraints in syntax*. New York: Holt, Rinehart and Winston.

Platzack, C. (2004). Agreement and the Person Phrase hypothesis.

Platzack, Christer. (2004). Agreement and the person phrase hypothesis. *Working papers in Scandinavian syntax* 73. Department of Scandinavian Languages, University of Lund.

Rizzi L. (1986): Null Objects in Italian and the Theory of pro, Linguistic Inquiry , Vol. 17, No. 3 , pp. 501-557.

Rizzi, L. (1982). *Issues in Italian syntax.* Dordrecht: Foris

Roberts, I. (2010). A deletion analysis of null subjects. *In Parametric variation: Null subjects in minimalist theory*, ed. Theresa Biberauer, Anders Holmberg, Ian Roberts, and Michelle Sheehan. Cambridge: Cambridge University Press.

Roberts, I. and Holmberg. A. (2010). Introduction. In T. Biberauer, A. Holmberg, I. Roberts & M. Sheehan *Parametric Variation: Null Subjects in Minimalist Theory*. Cambridge: Cambridge University Press, 1-56.

Sibawayh, Abu Bishr (1988). *al-kitāb* (The book), achieved by Abdel Salam Haroun, Al-Khanji Library, 3rd edition, Cairo.

**HOW TO CITE THIS ARTICLE**
El Mekki, Soumaia (2021). Empty Subject Phenomenon and Parametrization Problem. *Language Art*, 6(4): 43-66, Shiraz, Iran. [in Arabic]
**DOI:** 10.22046/LA.2021.21
**URL:** https://www.languageart.ir/index.php/LA/article/view/264

Language Art, 6(4): pp. 43-66, 2021, Shiraz, Iran
DOI: 10.22046/LA.2021.21 DOR:
فصلنامه هنر زبان، دوره ۶، شماره ۴، سال ۲۰۲۱، از صفحه ۴۳ تا ۶۶

# موضوع تهی و شکل استانداردسازی
# (تطابق ناکافی در تعیین پسوند ضمیر جزئی)

**دکتر سمیه المکی**[1]
استادیار گروه زبان و ادبیات عرب، دانشکده هنر و علوم، دانشگاه قطر،
دوحه، قطر.

(تاریخ دریافت: ۱۳ خرداد ۱۴۰۰؛ تاریخ پذیرش: ۱۶ مرداد ۱۴۰۰؛ تاریخ انتشار: ۹ آذر ۱۴۰۰)

بسیاری از محققین مولد که در چارچوب دستور زبان کار می‌کنند، پدیده موضوع تهی را بررسی کرده‌اند. بنابراین، رویکردهای زیادی وجود دارد که در شناسایی ضمیر جزئی (pro)، و توجیه آن در زبان‌های انسانی متفاوت است. این مقاله این رویکردها را مورد بحث قرار می‌دهد و ماهیت چندوجهی موضوعات تهی را برجسته می‌کند. به طور خاص، نشان می‌دهد که فرمول اصلی پارامتر pro-drop، که بر اساس توافق کامل است، به اندازه کافی برای توضیح تفاوت در بین زبان‌ها مناسب نیست، به ویژه در چارچوب نظریهٔ رُخ‌نمود که تطابق را دارای ویژگی‌های غیرقابل تفسیر می‌داند. در این چارچوب نظری، استنباط می‌کنیم که عربی ضمیر جزئی را حذف می‌کند و بر خلاف آنچه در برخی متون تولیدی گزارش شده‌است، پسوندهای واقعی، صفت‌های یکسان هستند. حالت اسمی نیز به عنوان توجیه اصلی ضمیر جزئی در نظر گرفته می‌شود، در حالی که فرآیند شناسایی ویژگی‌ها از طریق رابطه پیوند مشخص می‌شود. علاوه بر این، فرض می‌شود که ضمیر جزئی در عربی با ویژگی‌های غیر مشخص وارد اشتقاق می‌شود. بنابراین در تعیین صفت بر اساس رابطه پیوند دادن این ضمیر به جایگاه مصدر در ساختار یا به یک مفسر در گفتمان است. در ارزیابی ترکیب مرزی همان صفات است.

***واژه‌های کلیدی:*** ضمیر جزئی، ویژگی‌ها، ارزش‌یابی، تطبیق، ادغام، پیوند، برنامه‌ریز.

[1] Email: selmekki@qu.edu.qa

Language Art, 6(4): pp. 43-66, 2021, Shiraz, Iran
DOI: 10.22046/LA.2021.21 DOR:
*Article No.: 64.31.140008.4366*

**ORIGINAL RESEARCH PAPER**

# Empty Subject Phenomenon and Parametrization Problem (Inadequacy of Agreement in pro identification)

**Dr. Soumaia El Mekki**[1]

Assistant Professor, College of Arts and sciences- Arabic Language Departement, Qatar University, Doha, Qatar.

(Received: 3 June 2021; Accepted: 7 August 2021; Published: 30 November 2021)

Many researchers working within the framework of Generative Grammar have investigated the null-subject phenomenon. Therefore, there are many approaches, which differ in the identification of the little pronoun (*pro*), and its licensing across human languages. This paper discusses these approaches and highlights the multifaceted nature of null subjects. More specifically, it shows that the original formulation of pro-drop parameter, which is based on rich agreement, does not adequately capture the behavior of pro across languages especially in a theory where Agreement features are uninterpretable. Within this theoretical framework, an attempt will be made to demonstrate that Arabic is a pro-drop type and that the verbal suffixes are agreement markers in contrast to what is common in some generative literature. The nominative case will also be considered as the basic licenser of the little pronoun, while the features identification process is specified through binding relation. Additionally, it is assumed that pro in Arabic is inserted into the derivation with non-specified ϕ-features. Therefore, it involves the presence of a topic in the structure or an antecedent in the discourse to identify its features. This specification of pro features facilitates the valuation of T features in the same way as the valuation process of T features in DP.

***Keywords*:** Pro, Features, Valuation, Agreement, Incorporation, Binding, Minimalist Program.

[1] Email: selmekki@qu.edu.qa